وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة :

المغرب الأقصى في عهد الملك الحسن الثاني

(1961- 1999 م)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

- خولة بن سالم - صادق بوطارفة

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الذي لطالما كان يشجعني على المثابرة والاجتهاد.. ولم يبخل علي بأي شيء .. فأسأل الله عز وجل أن يسكنه فسيح جنانه.

والدي العزيز رحمه الله

إلى نبع الحنان والعطف .. إلى من وقفت بجانبي بدعائها الدائم ودعمها لي طيلة مشواري الدراسي .. إلى من سهرت من أجلي لكي تراني اليوم وأنا أحقق حلمي ..

أمي الغالية حفظها الله

إلى من رزقني الله بهم .. إلى نبع العطاء ومن دمهم يسري في عروقي إخوتي الكرام وزوجاتهم الذين كانوا عونا لي حفظهم الله

وإلى أخواتي وأزواجهم التي أسأل الله أن يمن عليهم بالهناء والسعادة

إلى براعم الصغار وكتاكيت البيت

إلى أخواتي التي لم تلدهم أمي

" **أمال ، سوميشة** "

إلى صديقاتي وجميع زميلاتي وزملائي ورفقاء دربي طيلة مشواري الدراسي

وإلى كل من يعرفني سواء من بعيد أو قريب وساعدني في إنجاز هذه الثمرة .

بن سالم خولة

شكر وعرفان

الحمد الأول والأخير للعالي القدير الله عز وجل الذي وفقني بنوره وعلمه ورزقه لنا بنعمة العقل ومنحه لي القوة على المواصلة والمثابرة والتحدي لاستحقاق ثمرة خمس سنين من العمل والجهد وذلك لإتمام وانجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الذي كان خير موجه ومشرف لي طيلة إنجازي لهذه المذكرة أستاذي المشرف " **بوطارفة الصادق** " الذي أشكره شكرا خالصا على حسن توجيهاته ونصائحه الدائمة لي رغم انشغالاته العديدة .

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني ووقف إلى جانبي سواء كان من بعيد أو قريب وأخص بالذكر " **محمد الأمين** " الذي ساعدني في الترجمة وكان له الفضل في تقديم المساعدة لي طيلة إنجازي لهذا العمل.

قائمة المختصرات

الطبعة	ط
الجزء	ج
المجلد	مج
ترجمة	تر
دون دار النشر	د.د
دون سنة	د.س
دون بلد	د.ب
الصفحة	ص
page	p

مقدمـــــــــــــــــــة

مقدمة:

عرف المغرب خلال القرون السبعة الماضية حكما من قبل ثلاث أسر، التي تمكنت من تأسيس دولة لها بالمغرب ، وتمثلت تلك الأسر في : أسرة بنو مرين وهم من قبائل زناتة (1275– 1550) ، ثم أسرة بنو سعد الحسينيون (1550– 1660) الذين تمكنوا من حماية مراكش (المغرب حاليا) من البرتغاليين ، وبعدها جاءت الأسرة العلوية التي أقامت حكمها على المغرب من 1660 إلى الوقت الحاضر.

وكانت القيادة في المغرب الأقصى آنذاك ، تحتفظ لنفسها بحرية واضحة في حكم أقاليمها ، حيث أنه في أواخر العهد السعدي عرفت البلاد ضعفا وتوترا أدى إلى تفكك الأقاليم سياسيا وإداريا ، وظهور زعامات جديدة كالطرق الصوفية ، ورجال القبائل للكفاح ضد القوى الأوروبية ، وهو ما ساهم في ظهور قوة جديدة بالمغرب تمثلت في الأسرة العلوية، التي استقرت في واحة تافيلالت جنوبي المغرب ، والتي سعت للسيطرة على الأقاليم وإقامة حكم جديد ، بتأسيسها للدولة العلوية سنة 1660.

وخلال هذه الفترة اهتم المغرب بالتطورات السياسية والاقتصادية ، خاصة عندما قام سلاطين الدولة العلوية بإتباعهم لسياسة استقطاب الجماهير والتصدي للقوى الأجنبية ، التي كانت تحاول آنذاك القضاء على الدولة وإحكام سيطرتها على المغرب ، بفرضها للسياسة الاستعمارية عليها ، وهو ما رفضه ملوك العلويين المغاربة الذين كانوا ضد فكرة الاستعمار الأوروبي لبلادهم ، وذلك للحصول على الاستقلال من أجل بناء دولة المغرب الحديثة.

وكان من بين هؤلاء الملوك الملك محمد الخامس ، الذي طالب باستقلال بلاده من الحكم الفرنسي ، وما إن تم ذلك حتى شهد المغرب عهدا جديدا بمجيء الحسن الثاني الذي خلف والده في الحكم بعد وفاته عام 1961 ، واتبع نفس نظامه ، مواصلا ما تركه خلفه .

لذلك عرف المغرب خلال فترة حكم الحسن الثاني (1961- 1999) ظهور عدة تطورات وتحولات خاصة السياسية والاقتصادية منها التي أثرت بمسار المملكة المغربية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختياري لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية وهي:

أولا: الأسباب الذاتية

- الرغبة الشخصية في انجاز الرغبة الشخصية في انجاز بحث علمي أكاديمي بحت حول شخصية مهمة في تاريخ المغرب المعاصر، وهي شخصية الملك المغربي الحسن الثاني.
- التعرف على الدور السياسي للحسن الثاني في المغرب .

ثانيا: الأسباب الموضوعية

- حداثة الموضوع ومعاصرته بالنسبة لتخصص التاريخ المعاصر.
- الموضوع لم يحظ بدراسة شاملة وعميقة، وإن وجدت فإنها مقتصرة على فترة قصيرة جدا من حكم الحسن الثاني.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تسليط الضوء على أوضاع المغرب أثناء حكم الحسن الثاني، ومعرفة ما الجديد الذي جاء به الحسن الثاني إلى المغرب خلال فترة حكمه (1961– 1999) خلافا عن ما سبقه من ملوك الدولة العلوية.

أما أهداف دراسة هذا الموضوع فقد اشتملت على مجموعة وهي:

- دراسة شخصية الحسن الثاني تاريخيا.
- التعرف على طبيعة النظام السياسي الذي اتبعه الملك الحسن الثاني في حكمه للمغرب.
- محاولة معرفة مدى مساهمة حكم الحسن الثاني في تنمية وتطوير دولة المغرب بعد فترة استقلالها.

إشكالية الدراسة: تتمحور هذه الدراسة حول حالة المغرب وهي تحت حكم الحسن الثاني، خاصة ما بين (1961–1999)، وعليه إرتأيت طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم التطورات التي عرفها المغرب خلال فترة حكم الملك الحسن الثاني (1961–1999) ؟

وهذه الإشكالية التي تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في الآتي:

- ما هي الظروف السياسية التي عرفها المغرب قبل اعتلاء الحسن الثاني الحكم؟

- ما هي الجهود التي بذلها محمد الخامس لتحرير المغرب من الاحتلال الفرنسي؟
- من هو الحسن الثاني ؟ وكيف وصل إلى الحكم؟
- وفيما تمثلت إصلاحاته السياسية والاقتصادية بالمغرب؟
- ما هي أهم التحديات التي واجهت الحسن الثاني ؟

منهج الدراسة:

ونظرا لما تقتضيه طبيعة الموضوع ، فقد اعتمدت على مجموعة من المناهج لإعداد المذكرة ، حيث تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي ، وذلك من خلال عرض الأحداث والوقائع التي مرت بها المغرب في عهد الحسن الثاني ، كما وظفت المنهج التحليلي من أجل تحليل بعض الأحداث والوقائع المهمة المتعلقة بالموضوع.

محتويات الدراسة :

لقد احتوت دراستي لهذا الموضوع على فصلين تسبقهم مقدمة وفصل تمهيدي وهي:

الفصل التمهيدي: الذي جاء بعنوان المغرب قبل اعتلاء الحسن الثاني السلطة، وقد تناولت فيه بدايات الاحتلال الفرنسي للمغرب وفرض نظام الحماية، ثم جهود محمد الخامس لتحرير المغرب، وتليها استقلال المغرب 1956 ووفاة الملك محمد الخامس.

الفصل الأول: الذي عنونته بتولية الحسن الثاني الحكم وإصلاحاته بالمغرب، وقد تضمن ثلاثة عناصر، التي تطرقت فيها إلى مولد ونشأة الحسن الثاني وكذا نشاطه السياسي، من خلال أهم الوظائف والمسؤوليات التي تقلدها خلال حكم والده محمد الخامس، وبعدها تكلمت عن توليه الحكم ، وأهم إصلاحاته بالمغرب بعد أن أصبح ملكا ، والتي شملت الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني: فكان بعنوان التحديات التي واجهت الحسن، على المستوى الداخلي والخارجي، حيث تكلمت عن مشاكل الحسن الثاني مع المعارضة الداخلية ، ثم الانقلابات العسكرية التي دبرت لاغتياله ، أما خارجيا فتناولت أهم مشكلتين واجهت الحسن الثاني خلال حكمه متمثلة في مشكلة الحدود ومشكلة الصحراء الغربية ، وفي العنصر الأخير الذي كان بعنوان وفاة الحسن الثاني ونهاية حكمه.

المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت في إنجاز هذا العمل على مجموعة من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث ، ومن أهم المصادر **صديقنا الملك** للكاتب بيرو جيل الذي ساعدني في التطرق إلى المشاكل الداخلية التي واجهت الحسن الثاني ، إلى جانب كتاب **حدائق الملك** " **الجنرال أفقير والحسن الثاني ونحن**" لفاطمة أوفقير والذي أفادني في الانقلابات العسكرية التي عرفها الحسن الثاني ، أما المراجع فقد تناولت التي كانت لها علاقة بتاريخ المغرب

الحديث والمعاصر، كمرجع **التاريخ الإسلامي** " **التاريخ المعاصر ـ بلاد المغرب** " لمحمود شاكر الذي اعتمدته في الإصلاحات السياسية ، ومن بين الموسوعات والمعاجم ، المعجم السياسي لوضاح زيتون الذي أفادني في التعريف ببعض المصطلحات السياسية ، أما الموسوعات فقد اعتمدت أكثر شيء على الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي مع موسوعة مقاتل من الصحراء اللتين استفدت منهما في التعريف بشخصية الحسن الثاني ونسبه وتكوينه الدراسي بالإضافة إلى مجموعة من الرسائل والأطروحات الجامعية التي ساعدتني خاصة في التطرق إلى المشاكل الخارجية التي واجهت الحسن الثاني ، ونخص بالذكر مشكلتي الحدود والصحراء الغربية ومن هذه الرسائل : **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988** لرياض بوزرب ، ومصطفى صايج في **تطور العلاقات الجزائرية ـ المغربية (1962- 2000)** " **دراسة أزمة الحدود والصحراء الغربية** ".

الصعوبات:

واجهتني العديد من الصعوبات من أهمها قلة المراجع التي تتحدث عن شخصية الحسن الثاني ، حيث أن أغلب المراجع تتحدث عن مولده ونشأته بشكل مختصر جدا ، إلى جانب صعوبة الحصول المصادر التي كان من الممكن أن تخدمني بشكل واسع في الموضوع ككتاب **ذاكرة الملك** للحسن الثاني ، وكتاب **الحسن الثاني الملك المظلوم** لمصطفى العلوي.

الفصل التمهيدي: المغرب قبل اعتلاء الحسن الثاني السلطة

أولا: بدايات الاحتلال الفرنسي للمغرب

ثانيا: جهود محمد الخامس في تحرير المغرب

ثالثا: استقلال المغرب 1956 ووفاة الملك محمد الخامس

أولا : بدايات الاحتلال الفرنسي للمغرب

كانت المطامع الأوروبية وخاصة الفرنسية منها ، متجهة نحو شمال إفريقيا بصفة عامة وإلى المغرب الأقصى بصفة خاصة أوائل القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك للموقع الإستراتيجي الهام الذي كانت تتمتع به بلاد المغرب ، إذ كانت تطل على البحر الأبيض المتوسط بموانئها الواقعة على الساحل الأطلسي مثل القنيطرة ، الدار البيضاء ، أغادير، ومدنها الساحلية مثل طنجة وسبته ، وهو الذي دفع بالدول الأوروبية خاصة (فرنسا وإسبانيا) إلى التنافس في الدخول إليها بأي وسيلة كانت للسيطرة عليها[1].

1-1 الضغوط الاستعمارية على المغرب :

لقد تعرض المغرب الأقصى في القرن 19م لضغوطات الدول الأوروبية الاستعمارية، وهذه الضغوط التي اتخذت جانبيين ، الأول عسكري والثاني مجموعة إجراءات دبلوماسية واقتصادية ، والتي استهدفت بها انتزاع أجزاء ترابية مغربية ، والتقليل من مكانة المخزن[2] ،

[1] محمود السيد : **تاريخ دول المغرب العربي " ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا "** ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2006 ، ص ص 248 ، 249.

[2] المخزن : وهو مصطلح يعني في الأصل الحكومة المغربية وبنياتها أي السلطات والجيش والموظفين وكل الأشخاص ، الذين يربطون السلطة العليا بباقي المجتمع المدني . (ينظر: عبد اللطيف أكنوش : **تاريخ المؤسسات و الوقائع الاجتماعية بالمغرب** ، مطابع افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، (د.س)، ص 119.

وكذا السيطرة على السوق الداخلية[1]. ولقد تجسدت تلك الضغوط العسكرية في مواجهتين عسكريتين ، الأولى كانت مع الفرنسيين في إيسلي سنة 1844 ، أما الثانية مع الإسبان في منطقة تطوان 1859. كما واجه المغرب ضغوطا اقتصادية قوية انتهت بتوقيعه على معاهدات تجارية كانت بنودها لصالح الاقتصاد الأجنبي[2].

وفي هذه الأثناء كانت فرنسا تتولى كبر المؤامرات ضد المغرب ، فإنها منذ أن استتبت قدمها في الجزائر سنة 1830 ، مابرحت حتى تحاول بضم المغرب إلى الجزائر ، خصوصا بعد فرضها الحماية على تونس عام 1881[3]. وذلك لعدة اعتبارات كان من أهمها هو الرغبة في الاستيلاء على الخطوط التجارية للمغرب كالخط التجاري الرابط بين تلمسان وفاس.

[1] إبراهيم الفاعوري : **تاريخ الوطن العربي** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010 ، ص 50.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 51.

[3] مولاي الطيب العلوي : **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي** ، زاوية للفن والثقافة ، الرباط ، ط1 ، 2009، ص 12.

1-2 دوافع الاحتلال الفرنسي للمغرب :

هناك عدة أسباب وعوامل ساهمت بشكل كبير، في غرس فكرة احتلال فرنسا للمغرب، وكانت كذريعة بالنسبة لفرنسا للدخول إلى أرض المغرب والاستعداد العسكري لغزوها، وهذه الدوافع كانت داخلية أكثر منها خارجية والتي تمثلت في الآتي:

- تدخل فرنسا في شؤون المغرب الداخلية بحجة حماية مصالح رعايا الدول الأوروبية وامتيازاتهم ، بعد إن سيطرت إسبانيا على بعض الثغور المغربية[1] .
- تدهور الأوضاع الداخلية للمغرب بعد وفاة السلطان الحسن الأول عام 1894، والتي فتحت الباب لمشكلات داخلية جديدة في المغرب، في الوقت الذي كانت الدول الأجنبية تتربص الفرصة للانقضاض عليه[2].

[1] محمد مظفر الأدهمي : **تاريخ الوطن العربي الحديث " المنهج و الوقائع "** ، دار أيله للنشر والتوزيع ، عمان، 2010، ص 200.

[2] شوقي عطا الله الجمل : **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس – الجزائر – المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط1، 1988، ص 350.

- تسلم السلطان عبد العزيز[1] الحكم الذي اتجه إلى الملذات وأهمل إدارة شؤون الدولة، فوقع تحت سيطرة حاشيته التي كانت مكونة من مستشارين أجانب ، الذين شجعوه على الاستدانة وصرف الأموال ، فكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية تشجيعا لذلك من خلال مسألة الاقتراض والتورط بالديون الأجنبية لكي تمد نفوذها إلى المغرب .
- توقيع فرنسا على معاهدة مدريد عام 1880 ، التي تنص على المحافظة على استقلال المغرب ، وذلك لتهيئة الأجواء الدولية للسيطرة عليه[2] .

إلا أن هذه العوامل كانت قد هيأت لفرنسا الجو لاحتلال المغرب ، لكنها لم تكن عوامل مباشرة التي تسمح لها بالتدخل العسكري الفوري في المنطقة ، إلى أن جاء العامل المباشر عام 1907 والمتمثل في قتل الطبيب الفرنسي " موشان " في مراكش الواقعة جنوب البلاد ، حيث وجدت فرنسا في مصرعه سببا للتدخل العسكري ، فاجتازت الحدود المغربية من الجزائر متجهة نحو مدينة " وجدة " التي تمكن الجنود الفرنسيين من احتلالها[3] .

[1] السلطان عبد العزيز : هو بن السلطان الحسن الأول ، وهو أحد سلاطين المغرب الأقصى ، تولى الحكم بين 1894-1907 ، شهد عهده البدايات الأولى من الهيمنة الاستعمارية على البلاد من خلال الامتيازات الأجنبية .(ينظر: عبد القادر زياديه وآخرون : **تاريخ المغرب العربي الحديث** ، المعهد الوطني ، الجزائر ، 1969 ، ص 162.)

[2] محمد مظفر الأدهمي : **المرجع السابق** ، ص 201.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 202.

ولم تكتف فرنسا بهذا القدر فقد اختلقت سببا آخر للتدخل في المغرب أكثر، وذلك إثر اعتداء تعرضت له شركة فرنسية – إسبانية التي استؤجرت لبناء ميناء الدار البيضاء وبينما كان بعض العمال الأجانب يقطعون الصخرة ، إذ هجم عليهم بعض السفهاء وقتلوهم ، فجاءت قوات فرنسية وإسبانية احتلتا الدار البيضاء عام 1908[1] ، وبعدها أشارت فرنسا على اسبانيا بتخليها عن الدار البيضاء و احتلالها للعرائش ، وفعلا أُحْتَلَتْ هذه الأخيرة من طرف اسبانيا، مع احتفاظ فرنسا لنفسها بمدينة الدار البيضاء ، ثم احتلالها بعد ذلك لكل من مدينتي الرباط وفاس .

وبعدها ظهرت ألمانيا بموقفها الذي كان ضد احتلال فرنسا للمغرب ، وهو ما دفع بفرنسا للتنازل عن قطعة من مستعمراتها في الكونغو الفرنسي بإفريقيا لألمانيا مقابل أن تطلق يدها في المغرب ، وأن لا تعرقل قيام حماية فرنسية عليها ، ولا تعترض على ممارسة فرنسا لشؤون المغرب الخارجية، وقد تم ذلك بموجب الاتفاق الألماني الفرنسي في 1911/11/04.[2]

[1] مولاي الطيب العلوي : **المرجع السابق** ، ص 15.

[2] شوقي عطا الله الجمل : **مرجع سابق** ، ص 328.

1-3 معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب : 1912/03/30

وبعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 ، وعقدها مع تونس لمعاهدة الحماية بتاريخ 12 ماي 1881 ، جاءت إلى المغرب سنة 1912 على أسس معاهدة أطلقت عليها معاهدة " الحماية "[1]، والتي فرضتها على المغرب الأقصى في 30 مارس 1912 ، بعد إجبارها للسلطان عبد الحفيظ على تسديد الديون الفرنسية المترتبة عليه، وضمت المعاهدة حقوق إشراف فرنسا على تسيير شؤون المغرب ، ومن ثم أصبحت البلاد محمية فرنسية [2].

وكما قسمت إلى ثلاث مناطق ، منطقة النفوذ الفرنسي والرباط عاصمتها، ومنطقة الحماية الإسبانية (الريف) ، ومدينة طنجة الدولية[3] ، هذه الأخيرة التي كانت محط اهتمام الدول الكبرى لأهمية موقعها الإستراتيجي.

وما إن استتب الأمن في نهاية سنة 1914 ، حتى واصلت فرنسا عملية احتلالها لبقية مناطق المغرب ، حيث تم استعمار السهول خاصة بعد استسلام المناطق المجاورة لتازة و

---

[1] محمد مكي الناصري : **فرنسا و سياسيتها البربرية في المغرب الأقصى** ، (د. د) ، الرباط ، ط2 ، 1993، ص 19.

[2] مفيد كاصد الزيدي : **التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011، ص 247.

[3] محمد موسى محمود : **موسوعة الوطن العربي** ، دار دجلة ، عمان ، 2008 ، ص 246.

خنيفرة ، وأيضا الاستيلاء على تيزنيت سنة 1917 ، الذي أدى من وراءها إلى خضوع كل منطقة السوس تقريبا[1]، وخلال الإثنتي عشرة سنة التي تلت الحرب العالمية الأولى، استطاعت فرنسا أن تفرض سيطرتها على مجموع الأطلس المتوسط سنة 1931، وتافيلالت سنة 1932، وجبل ساغرو سنة 1933[2] ، والأطلس الصغير والمنطقة الجنوبية سنة 1934، وهكذا تمكنت فرنسا من إخضاع تقريبا جل المناطق لبلاد المغرب الأقصى ، حيث لم يبقى سوى ما يقارب ثلث البلاد خارج الرقابة الفرنسية مع كل التقدم الاستعماري[3] .

ثانيا : جهود الملك محمد الخامس في تحرير المغرب

الملك محمد الخامس :

هو محمد بن يوسف بن الحسن الذي وُلِدَ عام 1910 ، حاكم المغرب مابين (1910-1961) ، تولى الحكم عام 1927 بعد وفاة والده وهو لم يبلغ الثامنة عشر من عمره ، ويعتبر الابن الثالث حسب ترتيبه في العائلة ، ولقد سعت السلطات الفرنسية إلى تنصيبه

[1] جون واتربوري : **أمير المؤمنين " الملكية والنخبة السياسية المغربية** ، تر : عبد الغني أبو العزم وآخرون ، مؤسسة الغني للنشر ، الرباط ، ط3، 2013 ، ص 78.

[2] ينظر للملحق رقم 1 ، ص 93.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 78.

حاكما على المغرب معتقدة أن ذلك سيخدم مصالحها على أساس صغر سنه وخضوعه التام للبرامج الفرنسية[1]. وقد عمل محمد بعد توليه الحكم على إصلاح جامع القرويين بفاس، وإنشاء المدارس وترميم المساجد، كما أسس كلية ابن يوسف بمراكش .

2-1 محمد الخامس ودوره في مساندة الحركة الوطنية المغربية :

بعد فرض فرنسا حمايتها على المغرب في 30 مارس 1912 ، واحتلالها للعديد من المناطق الداخلية للمغرب[2] ، قامت باستخدامها للعديد من الوسائل لمحاولة تركيع الشعب المغربي وإضعافه من خلال تجويعه وسلب انجازاته وثرواته[3] ، وبهذا فقد المغرب استقلاله ومقامه ، الذي كان يحتله في صف الدول المتمتعة بسيادتها الكاملة. ومنذ ذلك التاريخ والشعب المغربي المغلوب على أمره ، يكافح للدفاع عن كيانه واسترجاع حريته، بمواجهته للاحتلال الفرنسي عن طريق تنظيم وتشكيل الحركة الوطنية المغربية التي اتخذت اتجاهين ، الأول تمثل في الكفاح المسلح أو المقاومة المسلحة ، التي كانت بداياتها تقريب خلال الحرب العالمية الأولى ، أما الاتجاه الثاني فتمثل في الحركة السياسية ، أو المقاومة السياسية التي ظهرت في شكل أحزاب سياسية[4].

---

[1] محمود السيد : **مرجع سابق** ، ص25.

[2] فؤاد مصطفى : **محمد الخامس وكفاح المغرب العربي** ، الدار القومية للنشر والطباعة ، القاهرة ، (د. س) ، ص 6.

[3] مفيد كاصد ، الزيدي : **مرجع سابق** ، ص 252.

[4] فؤاد مصطفى : **المرجع السابق** ، ص 6.

المقاومة المسلحة (الكفاح المسلح) : وتمثلت في ثورات شعبية التي قام بها سكان الريف والجبال وزعماء ورجال القبائل ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني معا ، ومن بين تلك الثورات ثورة " الشيخ ماء العينين"[1]، التي كانت في الجنوب الغربي للبلاد ضد الفرنسيين، وأيضا ثورة " محمد عبد الكريم الخطابي"[2] في منطقة الريف، والتي كانت ثورة شعبية مسلحة ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي[3] . واستمرت الحركة الوطنية المغربية في الكفاح المسلح، عند بروز النشاط الوطني بشكل واضح ، من خلال ظهور حركة " **أحمد بلفريج**"[4] بالرباط ،

[1] ثورة الشيخ ماء العينين : وهو ينتمي إلى قبيلة " خميس " الصنهاجية بالمغرب ، ولد سنة 1830 ببلدة الحوض ، ودرس في بداية عهده بتندوف ، وتعلم في زاوية شنقيط ، فهو كان فقيه ومحدث وله 413 كتابا ، وخاض ثورة شعبية ضد الاحتلال الفرنسي ، وبعده أكمل المسيرة ابنه لهبة بن ماء العينين . (ينظر : عمر صدوق : **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1938، ص 43).

[2] ثورة محمد عبد الكريم الخطابي : زعيم عربي مغربي ، أعلن ثورته على محتلي بلاده الاسبان 1919 ، فانتصر عليهم وأعلن عن جمهوريته ، التي عرفت بجمهورية الريف ، أدت انتصاراته المتوالية على العدو إلى تعاون الفرنسي الاسباني ضده وهزيمته عام 1926 ، حيث اضطر إلى استسلام وإلقاء سلاحه .(ينظر : منير البعلبكي : **معجم أعلام المورد** ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ط1 ، 1992 ، ص 282).

[3] مفيد كاصد الزيدي : **مرجع سابق** ، ص 253.

[4] أحمد بلفريج : ولد عام 1908 بالرباط التي تابع بها دراسته ، وفي عام 1930 أسس كتلة العمل الوطني ، وهو مؤسس حزب الاستقلال عام 1943 ، تم اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية عام 1944 و نفيه لكن أطلق سراحه عام 1946 ، وبعد استقلال المغرب 1956 عين وزيرا للخارجية في أول حكومة مغربية ، وفي 1963 أصبح الممثل الشخصي للملك الحسن الثاني ، وتوفي أحمد بلا فريج في 1990/11/15. (ينظر: عبد الكريم كريم : **من تاريخ الحركة الوطنية أحمد بلفريج** ، **مجلة السلام** ، الرباط ، العدد ديسمبر 1993 ، ص ص 283 ، 289.)

وحركة "**علال الفاسي**"[1] بفاس ، وعند ظهور مرسوم الظهير البربري[2] لعام 1930، اندمجت الحركتان مع بعض في كتلة العمل الوطني ، وهذه الأخيرة التي اعتمدت على دعم السلطان محمد الخامس لإعلان ولائه لها وتتخذه شعارا للوحدة الوطنية والكفاح الوطني والإسلامي ضد السيطرة الأجنبية [3].

المقاومة السياسية (النضال السياسي): بعد أن فشل الوطنيون المغاربة بالنضال المسلح في تحقيق أهدافهم لجأوا إلى النضال السياسي ، بتشكيل أحزاب عديدة في منطقتي الاحتلال الإسباني والفرنسي . وقد تمثلت تلك الأحزاب في الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي ، والحركة القومية بقيادة محمد الحسن الوزاني بمنطقة الحماية الفرنسية ، وحزب الإصلاح الوطني بقيادة عبد الخالق طريس وحزب الوحدة المغربية برئاسة محمد المكي الناصري التي ظهرت في منطقة النفوذ الإسباني .

[1] علال ، الفاسي : (1908– 1974) وهو زعيم وطني مغربي ، أسس عام 1936 أول نقابة للعمال في المغرب ، وأبعد أكثر من مرة عن بلاده ، له مؤلفات منها: دفاع عن الشريعة و المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى .(ينظر: منير البعلبكي : **مرجع سابق** ، ص 312).

[2] الظهير البربري : وهو قانون يؤصل تقاليد البربر وعاداتهم ، ويحاول أن يحل محل الشريعة الإسلامية ومنها : 1914/9/11 ، وظهير 1930/05/30 ، وكانت كلها لدعم أسس السياسة البربرية ، والقضاء على الهوية المغربية في التعليم و اللغة و القضاء .(ينظر: فادية عبد العزيز القطعاني: **الحركة الوطنية المغربية 1912– 1937** ، **المجلة الجامعة** ، جامعة بنغازي ، العدد 16 ، مج 1 ، 2014، ص 56).

[3] مفيد كاصد الزيدي : **المرجع السابق** ، ص 255.

لكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت الحركة الوطنية المغربية منعطفا حاسما ، عندما عمدت فرنسا إلى تغيير سياستها اتجاه المغرب لتصبح أكثر قوة ووحشية ، فأدت بها إلى تحقيق عكس ما كانت تتمناه ، فهي كانت المحرك الأساسي للشعب المغربي ليتمسك أكثر بالاستقلال ، والجلاء التام للقوات الفرنسية عن البلاد[1].

وعندما تولى محمد الخامس الحكم عام 1927، كان قد ساير السياسة الفرنسية في بداية حكمه، لكنه بدأ يتحول عن هذه السياسة منذ عام 1930، حيث لم يساهم في الحركة الوطنية بشكل واضح إلا بعد عام 1942[2]. ويرجع البعض ذلك إلى لقائه بالرئيس الأمريكي "فرنكلين روزفلت"[3] في مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في جانفي 1943 ، دون إذن المقيم العام الفرنسي مما جعله يشعر بأهمية شخصيته دوليا.

[1] مفيد كاصد الزيدي : **المرجع السابق** ، ص 259.

[2] زين العابدين شمس الدين نجم : **تاريخ العرب الحديث و المعاصر** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2011، ص 289.

[3] روزفلت فرنكلين : (1888– 1945) وهو رجل دولة و الرئيس الثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد بنيويورك ، وهو ينتمي للحزب الديمقراطي ، شارك في الحرب العالمية الأولى عام 1921، وفي عام 1932 انتخب رئيسا للجمهورية ، وقد ساهم في إنشاء منظمة الأمم المتحدة المنعقدة دورتها الأولى عام 1945، وتوفي في 12 أفريل 1945 . (ينظر: تركي ضاهر: **موسوعة أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر** ، دار الحسام للطباعة والنشر، لبنان، ط2، 1992، ص ص 62 ،63).

وفي جانفي 1944 وبينما كان زعماء البلاد في المنفى أعاد الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حزب الاستقلال[1] .

2-2 تأسيس حزب الاستقلال 1944/01/11:

ظهر تأييد السلطان محمد الخامس للحركة الوطنية منذ تأسيس حزبا جديدا عُرِفَ بحزب الاستقلال الذي تأسس في 11 جانفي 1944 [2]، والذي يعتمد أساسا على بقايا الحزب الوطني مع توسيع قاعدته . فمثلت في مؤتمر الحزب جمعيات المدرسين في مدن مراكش المختلفة التي كانت ممثلة رسميا في مجلس الشورى والحكومة ، وكذلك كبار الموظفين في المخزن وأساتذة جامع القرويين. وكما استعان الحزب أيضا بالطلبة الذين أوفدهم الحزب الوطني للدراسة في القاهرة، ويعتبر مؤتمر 11 جانفي 1944 نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية ، لأنه تمخض عن تأسيس حزب الاستقلال وهو أكبر الأحزاب السياسية في مراكش[3] . وقد اتخذ المؤتمر اسم حزب الاستقلال وجعل الاستقلال هدفه، كما أصدر الحزب جريدة " العلم " بالعربية، وجريدة " الاستقلال " بالفرنسية[4] ، وأيضا استبدل الحزب لقب السلطان بلقب الملك الذي أصبح يسمى منذ ذلك الوقت بالملك "محمد الخامس

---

[1] زين العابدين شمس الدين نجم : **المرجع السابق** ، ص 289 .

[2] رأفت الشيخ : **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ، القاهرة ، 1996، ص 153.

[3] صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر – تونس – المغرب الأقصى)** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1993، ص 369.

[4] إسماعيل أحمد محمد ياغي : **مرجع سابق** ، ص 438.

" [1]، ورفع الحزب مجموعة مطالبه إلى السلطان محمد الخامس لدراستها ، وتمثلت تلك المطالب في ما يلي :

- استقلال المغرب ووحدة ترابه وذلك في ظل ملكية دستورية .
- توثيق الروابط مع دول العالم عامة و الدول العربية والإسلامية خاصة .
- إعلان الحزب ولاءه للأسرة الحاكمة.
- منح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب [2].

وعندما رُفِعَتْ هذه المطالب إلى الملك قام بتأليف لجنة لدراستها وتعاطف منذ البداية مع الحزب ومبادئه ووقف إلى جانب أعضاءه ، كما اندمج في الحركة الوطنية .

وكان رد فعل فرنسا على موقف الملك عنيفا، حيث لجأت إلى تهديده واعتقال زعماء الحزب والسكان المدنيين في فاس، فوصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف شخص.

وفي 9 أفريل1947 قام محمد الخامس بزيارة طنجة التي ألقى فيها خطابا أكد فيه على هوية مراكش العربية[3] ، وفي نفس العام قامت فرنسا بتعيين رجل عسكري في منصب المقيم العام وهو الجنرال " جوان " الذي قام بدوره بكبت الحريات ومنع المواطنين من مزاولة

[1] جلال يحيى : **العالم العربي الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالمتين** ، دار المعارف ، مصر، 1966، ص 730.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي : **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2011، ص 308.

[3] **المرجع نفسه** .

نشاطهم داخل البلاد . وفي عام 1950 قام الملك محمد الخامس برفض توقيع المراسيم التي قدمها إليه جوان لتنفيذ سياسته ، وفي نفس العام توجه الملك في رحلة إلى باريس وقدم مذكرتين تتضمنان مطالب بلاده بإطلاق الحريات وإسقاط فكرة الحماية[1] .

لكن فرنسا لم تستجيب لهذه المطالب، بل إنها فكرت في خلع الملك عام 1951 ، حيث قامت بتعيين مقيم عسكري آخر وهو الجنرال " غيوم " الذي اتبع سياسة القمع ضد الوطنيين . غير أنه في عام 1952 قررت السلطات الفرنسية خلع محمد الخامس ونقله إلى جزيرة كورسيكا بالطائرة ثم نفيه إلى جزيرة مدغشقر ووضعوا مكانه محمد بن عرفة[2]. واتجاه هذا الموقف قام الوطنيون بشن ثورة مسلحة شملت عمليات عسكرية عديدة ، والتي عرفت بثورة الملك والشعب ، تطالب بعودة الملك محمد الخامس إلى عرشه ، وإزاء ذلك قررت الحكومة الفرنسية إعادة السلطان محمد الخامس إلى بلاده في نوفمبر 1955[3] ، حيث استقبلته كرئيس دولة ، وطلبت حضوره إلى باريس للتفاوض [4].

وفي 5 نوفمبر 1955 صدر تصريح مشترك لتحديد أسس العلاقة بين المغرب وفرنسا، الذي كان يقضي بإقامة ملكية دستورية بالمغرب، لكن رغم صدور هذا التصريح فإنه لم يتم

[1] زين العابدين شمس الدين نجم : **مرجع سابق** ، ص ص 289، 290.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 290.

[3] ينظر للملحق رقم 3 ، ص 95.

[4] إبراهيم الفاعوري : **مرجع سابق** ، ص 52.

إلغاء الحماية ، وهو ما دفع بالجيش التحرير بمراكش آنذاك باستمرار في أعماله النضالية لكي يسترجع المغرب استقلاله الذاتي[1] .

ثالثا: استقلال المغرب 1956 ووفاة الملك محمد الخامس

3-1 استقلال المغرب 1956:

بعد عودة الملك محمد الخامس إلى المغرب، حيث وجد رجال جيش التحرير المغربي قد ظهروا كقوات مغربية وطنية في احتفالات لاستقباله ، دخل الملك في مفاوضات مع فرنسا أواخر عام 1955 التي إنتهت بإصدار تصريح " سان لكو" في 5 نوفمبر 1955 ، والذي تضمن النقاط الآتية :

- منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة في إدارة المغرب .
- تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية .
- استئناف المفاوضات مع فرنسا بهدف استكمال استقلال البلاد .
- إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب[2].

وكنتيجة لذلك تم تأسيس نظام ملكي دستوري حسب رغبة الملك محمد الخامس ، وفي الأخير أسفرت معاهدة المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والملك بإعلان فرنسا إلغاء اتفاقية

[1] زين العابدين شمس الدين نجم : **المرجع السابق** ، ص 291.

[2] ياسين طه نمير : **تاريخ العرب الحديث و المعاصر** ، دار الفكر ، الأردن ، 2010 ، ص 217.

الحماية على المغرب في 2 مارس 1956 ، وذلك باعترافها نهائيا باستقلال المغرب ، وفي ماي 1959 جرت أولى انتخابات بالمغرب ، وفي عام 1957 تلقى الملك محمد الخامس مساعدات أمريكية بعد زيارة قام بها إلى أمريكا في نفس العام . كما استطاع أيضا أن يقنع الرئيس الأمريكي " إيزنهاور"[1] عند زيارته للمغرب عام 1959 بإجلاء القواعد الأمريكية عن بلاده [2].

3-2 وفاة الملك محمد الخامس عام 1961 :

قام الملك محمد الخامس برحلة حج إلى مكة ، وكان الجنرال محمد أوفقير مرافقا له الذي ناشده الملك في خدمة ولده مستقبلا ، وخلال تلك الرحلة كان الملك مريضا ويتعرض لآلام شديدة على مستوى الأنف والأذن ، فلم يتحمل ذلك وقام بإجراء عملية جراحية يوم الأحد في 6 فيفري 1961 بحضور جراح الأنف والأذن وغياب اختصاصي الأمراض القلب، ورغم تحذير الأطباء للملك بخطورة إجراء هذه العملية التي لم تكن معقدة ، غير أنه فجأة برزت مشاكل في قلب الملك أثناء إجراء العملية ، فأجري له تدليك للقلب لكن الأوان

[1] ايزنهاور : اسمه دوايت دافيد ايزنهاور (1890- 1969) ، وهو جنرال عسكري ورجل دولة أمريكي ، انتخب رئيسا على أمريكا عام 1952 ليعاد انتخابه مجددا عام 1956 ، وهو صاحب مشروع مبدأ ايزنهاور الذي جاء لفرض الوجود الاستعماري الأمريكي ضد الخطر الشيوعي . (ينظر: تركي ضاهر: **مرجع سابق** ، ص ص 70، 71).

[2] أحمد الشويخات : **الموسوعة العربية العالمية** ، دائرة المعارف العالمية ، الرياض ، 1996 ، ص 150.

كان قد فات فقد توقف تنفسه مع توقف نبضات قلبه[1] ، وبهذا توفي الملك محمد الخامس في عام 1961 ، وخلفه ابنه الحسن الثاني .

[1] فاطمة أوفقير: **حدائق الملك " الجنرال أفقير والحسن الثاني ونحن "** ، تر : ميشيل خوري ، ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، ط1 ، 2000، ص ص 64 ، 65.

الفصل الأول : تولية الحسن الثاني الحكم وإصلاحاته بالمغرب

أولا: مولد و نشأة الحسن الثاني.

ثانيا: توليه الحكم على المغرب 1961.

ثالثا: إصلاحاته السياسية والاقتصادية .

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مراحل بداية حياة الحسن الثاني ، وذلك بالتحدث عن ميلاده ونشأته ونسبه وتكوينه الدراسي، ثم التطرق إلى نشاطه الفكري والسياسي ، إلى جانب أهم الوظائف والمسؤوليات التي تقلدها في عهد والده السلطان محمد الخامس ، ثم تسلمه للحكم وتنصيبه ملكا، وأهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاء بها بعد ذلك للمغرب .

أولا : مولد ونشأة الحسن الثاني :

هو ملك المملكة المغربية (1961 ـ 1999) وابن الملك محمد الخامس وخليفته[1] ، فهو الحسن بن محمد الخامس المعروف بالحسن الثاني ، الذي وُلِدَ بتاريخ 9 جويلية 1929 بالرباط[2] ، أي بتحديد بعد ثلاث سنوات من تولي والده السلطان محمد الخامس الحكم (1927- 1961) في ظل الحماية الفرنسية على المغرب[3] .

[1] منير البعلبكي : **مرجع سابق** ، ص 171.

[2] لزهر بديدة : **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية** ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، (د. س)، ص 284.

[3] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **موسوعة مقاتل من الصحراء** ، الهيئة العليا للنشر ، السعودية ، 2000 ، ص 300.

ويعتبر الحسن الثاني الملك السابع عشر من الأسرة العلوية الشريفة التي حكمت المغرب منذ أكثر من قرابة أربعة قرون والتي ما تزال قائمة إلى اليوم[1]، والده هو السلطان محمد بن يوسف المدعو بالملك محمد الخامس ، أما والدته فكانت الزوجة الثانية للسلطان محمد الخامس وهي اللا عبلة بنت طاهر (1909- 1992) ذات أصول بربرية ، التي كانت تلقب بأم سيد أي(والدة ولي العهد) ، وتتميز بشخصيتها الحقيقية الفذة [2].

أما جده فكان السلطان الحسن الأول (1873-1894) الذي كان له دور مهم في تاريخ النضال الوطني لبلاده، والذي سمي على اسمه أي " بالحسن الثاني "[3].

[1] عبد الوهاب الكيالي : **موسوعة السياسة** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط4 ، ج2 ، 2001 ، ص 533.

[2] فاطمة أوفقير: **مصدر سابق** ، ص 60.

[3] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **المرجع السابق**، ص 301.

1-1 نسب الحسن الثاني :

ويعود نسب الحسن الثاني كما كان يتناقله معظم أهل المغرب آنذاك إلى آل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام ، أي أنه من الأشراف العلويين، نسبة إلى جدهم الشريف العلوي ، الذي يعود نسبه إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من شرفاء بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ، واسمه هو الحسن الثاني ابن الملك محمد الخامس ابن السلطان يوسف ابن السلطان الحسن الأول ابن السلطان محمد ابن السلطان عبد الرحمان بن هشام بن محمد بن عبد الله الملقب بالخطيب بن إسماعيل بن مولاي علي الشريف العلوي[1] .

[1] عبد الله الكسواني : **متى توفى الحسن الثاني** ، الصادر بتاريخ :2014/03/29 ، متوفر على الموقع الالكتروني : http://mawdoo3.com ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/02/15 ، على الساعة : 17:30.

1-2 الدراسة والتكوين:

تلقى الحسن الثاني تعليما وتكوينا كبيرا ، حيث حصل على تعليم ديني وغربي في وقت واحد ، فقد التحق في بداية عمره بالمدرسة القرآنية في القصر الملكي عام 1934 على يد نخبة من العلماء المسلمين ، والفقهاء والأدباء والمحدثين الملحقين بالقصر، فتمكن من حفظ القرآن الكريم ، وتشرب لغته ومعانيه في سن مبكرة[1] ، إضافة إلى تكوينه المتين في اللغة العربية، وذلك على يد السيد "محمد أقصبي" ، الذي كان يسمعه ما يستظهره من سور القرآن الكريم[2]، وبعد ذلك ولج إلى أسلاك التعليم العصري ، حيث تحصل باستحقاق على شهادة البكالوريا سنة 1948، ثم أتم تعليمه الجامعي بتفوق في مدينة بوردو الفرنسية ، التي حصل فيها على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام سنة 1951[3] .

وكما عُرِفَ الحسن الثاني بثقافته الواسعة التي جمعت بين المعرفة بالحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية وثقافتها.

[1] مفيد كاصد الزيدي : **مرجع سابق** ، ص 261.

[2] سعيد الصديقي : **صنع السياسة الخارجية المغربية** ، أطروحة الدكتوراه ، تخصص القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، وجدة ، 2002 ، ص 15.

[3] سفيان الصفدي : **الموسوعة التاريخية لدول العالم و قادتها** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2005 ، ص 166.

1-3 نشاطه السياسي :

عايش الحسن الثاني أجواء الحماية المفروضة على المملكة المغربية منذ سنة 1912 وما رافقها من ردود الفعل ، وقد نما مولاي الحسن وترعرع في خضم مقاومة المستعمر الفرنسي والإسباني، وتنامي الحس الوطني في كل أنحاء المغرب ، فانخرط منذ نعومة أظافره في العمل الوطني مع والده منشغلا بمستقبل الوطن، حريصا على بناء الدولة المغربية بما يوافق أصالة تاريخها ويناسب عراقة الأسرة العلوية الشريفة ، ويساير التطورات التي جدت خلال فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، مستفيدا من التجربة التي راكمها والتقطها بالنباهة وجُبِلَ عليها، بملازمته لوالده خلال معركة التحرير[1].

فقد كان ولي العهد الحسن الثاني يرافق أباه[2] في أهم الأنشطة الملكية ذات الطابع الثقافي أو الوطني أو السياسي، ومن أهم اللقاءات التي حضرها ، وهو لم يتجاوز بعد سن

[1] **المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني** ، منتدى المغرب الملكي ، منشور على الموقع الإلكتروني : http://karimroyal.canalblog.com/archives/2006/01/01/2726623.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/02/15 ، على الساعة : 15:42.

[2] ينظر إلى الملحق رقم 02 ، ص 94.

الرابعة عشر، لقاء" أنفا" التاريخي بالدار البيضاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلى جانب الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" ، ورئيس الوزراء البريطاني " وينسون تشرشل"[1]، وقد سمحت هذه الفرصة له بالإحاطة بما كان يعرف في تلك الفترة الهامة من صراع بين الدول الغربية ، والتعرف على الواقع الدولي والقوى المتحكمة فيه[2].

كما ساهم الحسن رفقة والده الملك محمد الخامس في تحرير المغرب من الاحتلال الفرنسي، لهذا عُرِفَ بحنكته ودهائه السياسي منذ صغره.

وشارك مع والده إلى جانب ممثلي الحركة الوطنية في تحرير وثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944، والتي تم تقديمها إلى السلطات الفرنسية آنذاك ، وفي سنة 1947 سافر مولاي الحسن رفقة والده السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة ، الذي ألقى فيها خطابا تاريخيا أعلن فيه عن تطلع المغاربة ملكا وشعبا إلى الحرية والاستقلال ، حيث وجه بهذه المناسبة

[1] وينسون تشرشل :(1873– 1965) سياسي ورجل دولة بريطاني ، لمع اسمه أثناء الحرب العالمية الثانية في قيادة بلده نحو النصر ، وقد انضم لحزب الأحرار في بريطانيا، ليعين وزيرا للتجارة1907– 1910 ، وفي عام 1911 حصل على رتبة لورد ليعين وزيرا للداخلية ثم وزيرا للبحرية ، و في عام 1964 ترك الحياة السياسية والبرلمانية . (ينظر: تركي ضاهر: **مرجع سابق** ، ص ص 42 ، 43).

[2] سعيد الصديقي : **مرجع سابق** ، ص 24.

نداءا للشباب المغربي داعيا إياه إلى الانخراط في العمل الوطني، والإسهام في معركة التحرير[1].

وعلى إثر تصاعد وتيرة العمل الوطني، واشتداد حركة المقاومة بكل أنحاء المغرب، عمدت سلطة الحماية إلى نفي السلطان محمد الخامس وأفراد عائلته وكان من ضمنهم ولي عهده الحسن الثاني عام 1953 إلى كورسيكا، ثم إلى مدغشقر سنة 1954 ، وخلال تلك الفترة كان الحسن الثاني المستشار السياسي لوالده" محمد الخامس" ، وبعد العودة المظفرة للأسرة الملكية أواخر سنة 1955، شارك أيضا وهو في ريعان شبابه إلى جانب والده محمد الخامس في المفاوضات مع فرنسا من أجل الاستقلال[2] .

[1] أحمد بن سودة : **التراث و التاريخ وأثرهما في الفكر السياسي لصاحب الجلالة الحسن الثاني** ، **مجلة دعوة الحق** ، المغرب ، العدد 279 ، 1957، ص 12.

[2] سفيان الصفدي : **مرجع سابق** ، ص 167.

1-4 أهم وظائفه ومسؤولياته في عهد والده :

في عام 1953 ، عمدت سلطات الحماية الفرنسية أيام احتلالها للمغرب ، إلى خلع الملك محمد الخامس عن العرش، ونفيه مع سائر أسرته إلى جزيرة كورسيكا، ثم إلى مدغشقر، حيث رافق الحسن الثاني والده في منفاه ، وفي مدغشقر كان الصلة التي تصله مع المغاربة في الداخل والخارج ، لاسيما في فرنسا والقاهرة[1].

ونتيجة ذلك شارك الحسن الثاني في المفاوضات التي أدت إلى عودة والده من المنفى سنة 1955، من خلال الانتفاضة الشعبية الكبرى التي عرفها المغرب آنذاك والتي سميت " **بثورة الملك والشعب**" ، فهو الذي كان يحرر المراسلات ويترجم الرسائل لوالده في المنفى، كما شارك أيضا في المفاوضات التي جرت مع فرنسا من أجل الاستقلال عام 1956[2].

وغداة الاستقلال عينه أبوه في مارس 1956 رئيسا لأركان الجيش الملكي ، وفي سنة 1957 أصبح قائدا عاما للجيش ، إلى أن نصب واليا للعهد في جويلية 1957، ونائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع [3].

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز : **مرجع سابق** ، ص307.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 308 .

[3] عبد الوهاب الكيالي : **مرجع سابق** ، ص 534.

وبعد استقلال المغرب عمل الحسن الثاني أيضا على توحيد البلاد ، فاسترجع طرفاية عام 1958 وسيدي إيفني عام 1959 ، وفي عام 1960 أصبح رئيسا للوزراء محل عبد الله إبراهيم ، إلى جانب إسهامه رفقة والده في بناء القوات المسلحة الملكية وقوات الأمن الوطني ، ووضعه النواة الأولى للإدارة المركزية الحديثة [1] .

ثانيا : توليه الحكم على المغرب 1961 :

شهد المغرب عهدا جديدا بعد الاستقلال وذلك بمجيء الحسن الثاني ، الذي تولى الحكم بعد وفاة والده الملك محمد الخامس في 26 فيفري 1961 ، حيث نصب ملكا على البلاد في 3 مارس 1961 وسط تقديرات المقربين له بالعرش[2]، وقد افتتح الملك الحسن الثاني حكمه بمطالبته ببعض المناطق الجزائرية ، الأمر الذي أدى إلى وقوع صدام بين الدولتين المجاورتين[3] ، ثم قام بإنشاء أول دستور[4] للمملكة عام 1962 ، من خلال إجراء الانتخابات العامة حوله ، حيث طلب من شعبه أن يصوتوا عليه في استفتاء[5] 1962، وذلك لجعل من مملكة المغرب دستورية ديمقراطية اجتماعية ترفض مبدأ الحزب الواحد، فوضع

[1] مفيد كاصد الزيدي : **مرجع سابق** ، ص 261.

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز : **مرجع سابق** ، ص 309.

[3] محمد موسى محمود : **مرجع سابق** ، ص 247 .

[4] دستور : هو القانون النظامي أو القانون الأساسي ، أو مجموع القواعد الأساسية التي تقرر نظام الحكم للدولة و سلطة الحكومة وطرق توزيع هذه السلطة ، كما تبين حقوق الأفراد وواجباتهم . (ينظر: يحيى محمد نبهان : **معجم المصطلحات التاريخ** ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2008، ص ص 137، 138).

[5] استفتاء : ويعني هذا المصطلح الأخذ برأي الشعب في موضوع ما عن طريق عرضه للتصويت ، للموافقة عليه أو رفضه. (ينظر: وضاح زيتون : **المعجم السياسي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 2010، ص26).

بذلك أول دستور للمملكة المغربية في ديسمبر1962[1]، والذي طرأت عليه عدة تعديلات دستورية من أهمها :

تعديل[2] في 10 مارس 1972، ثم في 4 سبتمبر 1992، وآخر تعديل كان في سبتمبر 1996.[3]

ومن يوم تولية الحسن الثاني للحكم وهو ساهر على سير المملكة سيرا حسنا ، متفان في خدمتها ، قائم بجميع الأعباء التي كان يتقلدها أبوه محمد الخامس ، فقد كان الملك الحسن الثاني مثال للحزم والعزم وقوة الإرادة ، مما جعله يقوم بإنجازات كثيرة لم يشهد بمثلها لدى الدول المتعاقبة على المغرب بصفة عامة ، والدولة العلوية الشريفة بصفة خاصة[4].

[1] ينظر للملحق رقم 04، ص 96.

[2] تعديل : وهو تغيير بالحذف أو الإضافة أو التبديل في نص مطروح للمناقشة ، أو في نص سبق إصداره أو نشره . (ينظر: أحمد سعيفان : **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان، ط1 ، 2004، ص 97).

[3] خالد بن سلطان بن عبد العزيز :**المرجع السابق** ، ص 311.

[4] السعيد بوركبة : **دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية** ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ج2، 1996 ، ص 143.

ثالثا : إصلاحاته السياسية والاقتصادية :

3-1 الإصلاحات السياسية :

مع نهاية فترة الحماية عام 1956 ، قام الملك محمد الخامس بوضع النظام السياسي المغربي الحديث ، لكن ذلك النظام لم يشهد أي تغيير إلى حدود بداية التسعينيات من القرن العشرين ، فقد كان نظاما يسمح بالتعددية الحزبية[1] مع تقيدها في التطبيق ، ففي الوقت الذي كانت أغلب الدول العربية تحظر الأحزاب السياسية وتتبنى نظام الحزب الواحد ، كان المغرب يشكل الاستثناء بحيث رخص بإنشاء الأحزاب ، وإن كان يحد من هامش حريتها[2].

لكن بعد تولي الحسن الثاني الحكم عام 1961 اتبع نظام سياسي آخر، الذي اتسم بالسيطرة المباشرة للملك وتمركز السلطة وهشاشة الأحزاب ، من خلال قيامه بإصدار دستور عام 1962 وإجراء العديد من التعديلات الدستورية ، فهو الذي شكل نظام الملكية[3] الدستورية على طريقته الخاصة[4] .

---

[1] التعددية الحزبية : يعني نظام التعددية الحزبية تواجد عدة أحزاب سياسية ، ذات قوة متساوية تقريبا فيما بينها، وتتنافس من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها . (ينظر: أحمد ، سعيفان . **مرجع سابق** ، ص 96).

[2] مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي : **المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي** ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط ، 2006 ، ص 7.

[3] الملكية : نظام سياسي يتميز بقيادة شخص واحد يتولى الحكم عن طريق الوراثة ، ولكن طبقا لقوانين ثابتة . (ينظر: أحمد سعيفان : **المرجع السابق** ، ص 345).

[4] إدريس جنداري : **الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية** ، **مجلة الحوار المتمدن**، المغرب، العدد 3378 ، 2011 ، ص 10.

1- إصدار دستور 1962 :

بعد استقلال المغرب عام 1956 عمد الملك محمد الخامس إلى إعادة تنظيم بلاده بشكل سياسي صحيح ، حيث قام في 24 ماي 1960 بنفسه بتشكيل الوزارة ، فكان هو رئيس الحكومة وابنه الأكبر " الحسن الثاني " نائبا له ووزيرا للدفاع ، وظلت هذه الحكومة إلى غاية وفاته في 26 فيفري 1961.

وعندما تسلم الحسن الثاني الحكم في 3 مارس 1961 ، أي بعد وفاة أبيه بخمسة أيام أعاد تشكيل الوزارة من جديد برئاسته في 2 جوان 1961 ، لكن الملك محمد الخامس كان قد وعد بإصدار دستور للبلاد قبل انتهاء عام 1962 ، غير أنه توفي قبل أن يحقق ذلك ، فقام الحسن الثاني بتنفيذ وعد والده[1]، فأصدر القانون الأساسي في جوان 1961، وفي 18 نوفمبر 1962 أعلن عن الدستور ، الذي عرضه بعد ذلك على الاستفتاء الشعبي يوم7 ديسمبر 1962 ، ليعتبر بذلك هذا الدستور هو " تجديدا للبيعة المقدسة بينه وبين شعبه وأن السيادة للأمة بمفهومها الإسلامي من تفويضها للملك عن طريق البيعة [2]"، لذا كان هذا أول دستور عرفته المملكة المغربية بعد فترة الاستقلال ، وقد وضعه الملك الحسن الثاني بإشراك مع بعض الوزراء والمستشارين وأساتذة جامعيين الفرنسيين والمغاربة من بينهم الأستاذ

[1] محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر ــ بلاد المغرب "** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، 1996 ، ص. ص 399 ، 402.

[2] عبد الجليل أرام : **الإصلاح الدستوري في المغرب الكبير " قراءة في تجربة مجهضة "** ، **مجلة الحوار المتمدن**، المغرب ، العدد 1325 ، 2005 ، ص 10.

"**موريس دوفيرجيي**"[1]، وطُرِحَ مشروع الدستور الممنوح على الاستفتاء الشعبي ، حيث أصدر الملك الحسن الثاني في ذلك مرسوما ملكيا المؤرخ في 19 نوفمبر 1962 يرخص فيه لخمسة أحزاب بالمشاركة في الاستفتاء وهي : حزب الاستقلال ، الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، الأحرار المستقلين ، الحركة الشعبية ، والدستور الديمقراطي .

وتم الاستفتاء على الدستور في 7 ديسمبر 1962، وأُجْرِيَتْ الانتخابات في مطلع عام 1963، غير أن أحزاب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية والدستور الديمقراطي قاطعوا الاستفتاء وتم استبداله بانتخاب مجلس تأسيسي للدستور، في حين أن أحزاب الاستقلال والحركة الشعبية والأحرار المستقلين فصوتوا لصالح الدستور[2].

وكانت نتيجة الاستفتاء لفائدة مشروع الدستور بنسبة 97.86% ، فأُعْجِبَ الملك بنتائج هذا الاستفتاء الذي اعتبره في العمق عملية ديمقراطية وتجسيدا كبيرا للتعلق بالملكية الدستورية كنظام للدولة، وقال في ذلك: " **إن ذلك التصويت الاجتماعي الرائع كان يستهدف شخص الملك و يشخص تعلقك بالنظام الملكي.. لقد جدد المغرب ارتباطه بالملكية التي هي رمز**

[1] وفاء الفيلالي : **بحث قانوني حول دساتير المملكة المغربية وتعديلها** ، المغرب : **المجلة المغربية** . العدد 24/23، 2007، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.mohamah.net/answer/privacy/index.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/02/15 ، على الساعة : 20:30.

[2] محمود شاكر: **المرجع السابق** ، ص 403.

وحدة الأمة و عظمتها معطيا برهانا جديدا على إيمانه بأنها ضمان مستقبله، كما كانت كذلك في ماضيه الزاهر"[1].

وقد اجتمع المجلس النيابي لأول مرة في 18 نوفمبر 1963 غير أن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عارض المجلس النيابي ، مما أدى إلى حله [2].

وهذا " الإصلاح السياسي " الذي تمثل في وضع دستور ممنوح للبلاد، حسم الصراع وإلى اليوم حول مجموعة من القضايا الخلافية لصالح الملك: كاختصاصات الملك الواسعة، وطبيعة النظام السياسي، ودور البرلمان، ودور الأحزاب، وكيفية تشكيل الحكومة وصلاحياتها، وهو ما جعل آمال المعارضة وبخاصة الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في إقامة ملكية برلمانية عصرية، يسود فيها الملك ولا يحكم تتبخر. كما أن حزب الاستقلال ، الذي حاول من خلال تصويته الإيجابي على الدستور، مغازلة القصر للحصول على وزارات هامة في الحكومة التي أعقبت انتخابات 17 ماي 1963، خرج هو الآخر دون تحقيق

[1] عبد النبي كياس : **توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي على ضوء دستور 1996** ، أطروحة الدكتوراه . تخصص القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2011/2010، ص 23.

[2] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص 403.

آماله[1]. وعليه جاء دستور 1962 ليؤكد نسق هيمنة الملك بمنحه سلطة تعيين الوزير الأول والحكومة وعزلهما، متى رأى ذلك ضروريا دون الرجوع إلى الانتخابات[2].

التعديلات الدستورية:

عرفت الحياة السياسية المغربية في بداية التسعينيات، مجموعة من التجارب الدستورية لدى النظام المغربي ، التي جسدتها في العديد من التعديلات الدستورية المتلاحقة لسنوات 1970، 1972، 1992، 1996 والتي اعتبرت امتدادا لأول تجربة دستورية ، عرفها المغرب بعد مرحلة الاستقلال مع الملك الحسن الثاني عند إصداره لدستور 1962.

التعديلات بدستوري 1970 و 1972 :

لقد صدرا دستوري 1970 و 1972 كتعديل للدستور الأول 1962 ، وذلك عن طريق الاستفتاء ، فبين الدستور الأول والثاني عشر سنوات والثاني والثالث سنتان .

وتمت صياغة مشروع دستور 1970 من طرف الملك الحسن الثاني ، الذي عُرِضَ على الاستفتاء الشعبي في 8 جويلية 1970 ، وتم إقراره يوم 24 جويلية 1970 الأمر الذي اقتضى إصدار ظهير في 31 جويلية 1970 لتنفيذه ، وقد دامت فترة تطبيقه أقل من سنتين

[1] إدريس الشامخ : **قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية** ، **جريدة هسبريس** ، المغرب ، 2009 ، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.hespress.com/opinions/index.1.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/02/15، على الساعة : 15:42.

[2] مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي : **مرجع سابق** ، ص 8.

للمبادرة بدستور 1972[1]. وكانت التعديلات التي لحقت بهذا الدستور، تتلخص في العمل على تقوية السلطة الملكية اتجاه الحكومة والبرلمان ، إذ أصبح الملك له حق اتخاذ المبادرة قصد المراجعة بدل الوزير الأول والبرلمان . فقد نص دستور 1970 على ما يلي:

- وصف الحزب الوحيد بأنه نظام غير مشروع، وجعل المنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية، تساهم مع الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم (الفصل 3) من الدستور.
- الاعتراف بحق الإضراب (الفصل 14) من الدستور.
- إعطاء الصلاحية للملك في اتخاذ كل الإجراءات التشريعية والتنظيمية، في حالة عدم وجود البرلمان أثناء الفترة الانتقالية (الفصل 101) من الدستور.

غير أن المحاولة الانقلابية التي دُبِرَتْ لاغتيال الملك الحسن الثاني عام 1971 كانت قد وضعت حدا لدستور 1970[2].

وبعد فشل انقلاب عام 1971 دخل القصر في مفاوضات مع الكتلة الوطنية ، للاتفاق على إصلاحات سياسية ودستورية جديدة، وتشكيل حكومة موحدة وطنية، وبينما كان الطرفان على وشك الوصول إلى اتفاق حول كيفية تداول الحكم ، وطبيعة الدستور ، كان الملك قد انفرد مرة أخرى بعرض مشروع دستور آخر على الاستفتاء في 10 مارس 1972،

[1] وفاء الفيلالي : **مرجع سابق** .

[2] **المرجع نفسه** .

وهو ما دفع بالكتلة إلى مقاطعته، احتجاجا على عدم الأخذ برأيها في التعديل الدستوري الجديد، ولم يتم العمل بهذا الدستور إلا في سنة 1977[1]. وأهم تعديلات التي جاء بها دستور 1972 تتمثل في الآتي:

– تخفيض مدة انتخاب أعضاء مجلس النواب إلى أربع سنوات بدلا من ست سنوات التي جاء بها دستور 1970.

– تحديد اختصاصات المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك في المسائل الآتية : القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة، الإعلان عن حالة الحصار الوارد في (الفصل 60).

الأمر الذي دفع بالملك إلى حل مجلس النواب المنبثق عن دستور 1970، وتكليفه " لكريم العمراني " بتشكيل حكومة جديدة في 3 أفريل 1972 ، والتي دعى الكتلة إلى المشاركة فيها لكنها رفضت ، غير أن المحاولة الانقلابية الثانية لاغتيال الملك عام 1972، جعلته يعلن في خطاب له بتاريخ 30 أفريل 1972 عن تأجيل الانتخابات المنبثقة عن الدستور الجديد إلى تاريخ غير محدد[2].

[1] إدريس الشامخ : **مرجع سابق** .

[2] **المرجع نفسه** .

التعديلات بدستوري 1992 و 1996:

جاءت التعديلات بدستوري 1992 و1996 كنتيجة للوضع السياسي ، الذي ارتبط بظهور الكتلة الديمقراطية في 17 ماي 1992 ، التي تأسست كرد فعل على الاختناق السياسي الناتج عن تهميش المؤسسة الملكية لممثلي تيارات الحركة الوطنية ، وهو ما جعلها تعبر عن تصوراتها بالتعديل الدستوري[1] ، وذلك من خلال مذكرتين بعثت بها إلى الملك الحسن الثاني : الأولى كانت بتاريخ 3 أكتوبر 1991 من طرف كل من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أما الثانية ففي 19 جوان 1992 من طرف الكتلة الديمقراطية وكانت تهدف من ورائها إلى إقامة ملكية دستورية ذات طابع برلماني، بدل ملكية دستورية ذات طابع رئاسي وتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان[2] ، وكنتيجة لذلك بادر الملك إلى الإعلان عن نيته في إطلاق مشروع دستوري جديد ووعد بالنظر في مطالب الكتلة الديمقراطية، مع احترام قاعدة " **الملك يسود ويحكم** " ، وعليه جاء التعديل الدستوري لسنة 1992[3]، حاملا لبعض التغييرات وهي كالتالي :

- تحديد أجل 30 يوما لإصدار الملك الأمر بتنفيذ قانون توصل به من البرلمان بعد المصادقة عليه (الفصل 26).

[1] إدريس جنداري : **مرجع سابق** ، ص ص 4 ، 5.

[2] إدريس الشامخ : **المرجع السابق** .

[3] **المرجع نفسه** .

- وفي الفقرة الثانية للفصل 35 من الدستور أضيفت هذه العبارة " **لا يترتب على حالة الاستثناء حل مجلس النواب** ".
- منح امتيازات جديدة للملك، الذي أصبح من حقه التقدم بمبادرة تشكيل اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق (الفقرة 2 للفصل 14).
- إحداث مجلس اقتصادي واجتماعي تكون له وظيفة استشارية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ومن أهم أيضا ما أقره الدستور المجلس الدستوري، الذي جاء ليعوض الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى[1].

كما جاء أيضا الدستور بتعديل بسيط للفصل 24 الذي أصبحت صيغته كالتالي: " **يعين الملك الوزير الأول، ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول وله أن يعفيهم من مهامهم ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناءا على استقالتها**".

بدلا من صيغة: " **يعين الملك الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا** "، الواردة في دستور 1972[2] .

[1] محمد منار: **الحسن الثاني والمراجعات الدستورية** ، **جريدة هسبريس** ، المغرب ، 2011 ، متوفر على الموقع الالكتروني : http://www.hespress.com/publier.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/02/15 ، على الساعة : 15:42.

[2] إدريس الشامخ : **المرجع السابق** .

أما المراجعة الدستورية لعام 1996، فجاءت حاملة لبعض التغييرات الجديدة مقارنة مع مراجعات الدساتير السابقة ، حيث أن تعديلات دستور 1992 كانت تمهيدا للموافقة الواسعة على دستور 1996، الذي كان يراد منه تمكين أحزاب المعارضة الوطنية في الكتلة الديمقراطية، من المشاركة في تدبير الشأن العام على المستوى الحكومي[1]، من خلال مطالبهم التي أوردتها في مذكرة لها، وُجِهَتْ إلى الملك الحسن الثاني يوم 1996/04/23.

وكان من بين تلك المطالب :

- اعتراف المغرب بحقوق الإنسان واحترامها لها .
- التوسيع المحدود لسلطة البرلمان .
- تعزيز فرص المشاركة الأحزاب والمجتمع المدني في الحياة المدنية[2].

في حين تجاهل الملك بعض هذه المطالب المتعلقة بصلاحيات الملك والحكومة والوزير الأول، ولكنه رغم ذلك ولأول مرة صوتت أحزاب الكتلة الديمقراطية بنعم لصالح الدستور في استفتاء 1996 ، وأهم تعديل عرفه دستور 1996 ولم توليه الكتلة الديمقراطية اهتماما كبيرا، هو تحويل البرلمان إلى جهاز ذي غرفتين كما جاء في الفصل 36 : " **يتكون**

[1] إدريس الشامخ : **المرجع السابق** .

[2] مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي : **مرجع سابق** ، ص9 .

البرلمان من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين ، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه "[1].

- كما نص دستور 1996 على أن الملك لا يمكنه فقط رفض القوانين، التي يصادق عليها البرلمان بل تعديلها أيضا متى شاء ، وإصدار القوانين دون الرجوع للبرلمان[2].

[1] إدريس جنداري : **مرجع سابق** .

[2] مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي : **المرجع السابق** ، ص 9 .

3-2 الإصلاحات الاقتصادية :

كانت الحالة الاقتصادية بالمغرب صعبة منذ سنة 1966، نتيجة التدهور الاقتصادي والعجز في الميزانية العامة السنوية للحكومة الملكية ، وهو ما دفع بالملك الحسن الثاني إلى القيام بالعديد من الانجازات والإصلاحات الاقتصادية ، من خلال توجهه إلى إتباع نظام اقتصاد السوق بإتباع إستراتيجية توحيد الربح لمصلحته[1] ، فقد قام بإصدار قانون الاستثمارات الفلاحية في شهر مارس 1969 ، والذي اعتبره الملك قانون يشابه " ثورة سلمية تحصل ما بين نظامين ، رأسمالية متطرفة واشتراكية باتة ..."[2].

كما قام أيضا بتأميم الطرق من التجارة الخارجية يوم 1 جويلية 1965 ، وإبرام اتفاقيات مع المنظمة الأوروبية الاقتصادية[3] .

---

[1] ايريك لوران ، كاثرين غراسييه : **الملك المفترس ناهب المغرب** ، تر: فارس المغرب الإسلامي ، دار لوسوي ، (د.ب)، (د. س) ، ص 17.

[2] عبد الرحيم الورديغي : **المغرب من حالة الاستثناء إلى التنازل عن موريتانيا (1965-1969)** ، (د. د)، الرباط، ط1، 1995، ص 105.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 26.

وكان أهم إنجاز قام به الحسن الثاني في الميدان الاقتصادي هو إصدار الظهير الشريف المؤرخ يوم 2 مارس 1973 ، والذي وُجِهَ لتفعيل عملية مغربة الأطر والقطاعات الحيوية في المجالين الاقتصادي والصناعي ، وعليه فقد تم استرجاع الكثير من الأراضي التي كانت تحت أيدي المعمرين ليتم إخضاعها للإصلاح الفلاحي[1].

كما منح الملك الحسن الثاني أيضا منظمات المجتمع المدني حرية أكبر في التعبير، خاصة حول مسألة الفساد الاقتصادي ، حيث قام في السنة الأخيرة من حكمه بعد تقرير للبنك الدولي الذي حدد الفساد والرشوة كأكبر معيق للاستثمار الخارجي والنمو الاقتصادي ، بتشكيل شبكة من الجمعيات الهادفة إلى محاربة الفساد ، وقدم تقريرا للبرلمان حول الاختلاسات الكبرى التي طالت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإعلانه عن " **ميثاق حسن التدبير**" لإصلاح الوظيفة العمومية ، وعلى الرغم من أن هذه المبادرات على محاربة الفساد كانت محدودة للغاية ، لكنها مكنت من رفع الحظر الذي كان مضروبا على موضوع الفساد في المغرب[2] .

[1] **المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني (1961-1999)** : **مرجع سابق** .

[2] مارينا أوتاواي ، ميريديث رايلي : **مرجع سابق** ، ص 11.

الفصل الثاني:التحديات التي واجهت الحسن الثاني ونهاية حكمه.

أولا: التحديات الداخلية .

ثانيا:التحديات الخارجية.

ثالثا: وفاة الحسن الثاني ونهاية حكمه 1999.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم المشاكل الداخلية والخارجية التي واجهت الحسن الثاني بعد توليه الحكم على المغرب عام 1961 ، كالمؤامرة اليسارية التي قادها المهدي بن بركة ضد النظام الملكي سنة 1963 ، ثم تلتها انتفاضة الطلاب 1965 بالدار البيضاء، وأهم الانقلابات العسكرية التي عرفها الملك الحسن الثاني في حد ذاته لاغتياله مابين عامي 1971 و1972 ، أما من الناحية الخارجية فسأتطرق إلى مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر وبعدها مشكلة الصحراء الغربية ، والتي سأتحدث من خلالها على المسيرة التي قادها الملك سنة 1975 ، وفي الأخير سأتناول كيف كانت نهاية حكم الملك الحسن الثاني من خلال التحدث على وفاته 1999.

أولا : التحديات الداخلية :

سُمِيَتْ الفترة التي حكم فيها الحسن الثاني خاصة عقد الستينيات والسبعينيات" بسنوات الرصاص" ، وذلك بسبب كثرة الاختطافات والاغتيالات السياسية لمناضلي الحركة الوطنية المغربية المعارضة للملك ، وأيضا لأنها شهدت عدة محاولات انقلابية (1971 – 1972) على النظام العلوي ، كانت من أهمها انقلاب الصخيرات 1971 وانقلاب القنيطرة 1972[1].

[1] خواص مصطفى : **التحولات السياسية في المغرب الأقصى : من الدولة السعدية إلى اليوم** ، **مجلة التراث**، الجزائر، العدد 10، 2013 ، ص 44.

1- المشاكل السياسية للمعارضة

1-1 مؤامرة 1963 اليسارية:

بعد إصدار الملك الحسن الثاني لدستور 1962 وعند شروعه في العمل به، تعرضت المغرب لعدة أحداث داخلية تسببت في عرقلة مسيرة المملكة الدستورية، وكانت بداياتها بما سمي بمؤامرة يسارية ، التي أعلن عنها الملك الحسن الثاني عند اكتشافها عام 1963 ، وقد نظمها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن بركة[1] ، وهو ما كان ذريعة للسلطات المغربية في أن تقوم بشن حملة مضادة وعنيفة ضد هذا الحزب وذلك لتفتيت منظماته الشعبية وتشتيت قياداته[2] ، حيث فجرت اعتقالات واسعة في صفوف هذا الحزب، خاصة بالدار البيضاء[3]، ومن خلال هذا تمكنت قوات الشرطة الملكية من اعتقال حوالي 200 عضوا من الحزب بتهمة تدبير مؤامرة ضد النظام الملكي ، حيث قيل حينها أن هذه المؤامرة نُظِمَتْ للإطاحة بالنظام احتجاجا على فرضه لدستور ديسمبر1962 ، وسده لجميع

---

[1] مفيد كاصد الزيدي : **مرجع سابق** ، ص 261.

المهدي بن بركة : كان مدرس الرياضيات سابق للملك الحسن الثاني ، وهو رئيس جناح المعارضة المغربية ، ومؤسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، تم اختطافه في 29 أكتوبر1965 من مقهى بباريس، وبعدها قتل ، ثم وجهت الحكومة الفرنسية بذلك التهمة على كل من وزير الداخلية الجنرال أوفقير، ومدير الأمن العام الكولونيل الدليمي بقضية اختطاف المهدي بن بركة .(ينظر: مليكة أوفقير ، ميشيل فيتوسي : **السجينة** ، تر: غادة موسى الحسيني ، دار الجديد ، بيروت، ط1، 1999، ص 49.)

[2] عبد الوهاب الكيالي : **مرجع سابق** ، ص 534.

[3] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص 405.

منافذ النشاط السياسي للحزب[1] ، وكان من بين المعتقلين أعضاء الكتابة العامة للحزب جميعهم تقريباً وكل المقربين من بن بركة، خاصة مؤمن ديوري ، وعمر بن جلون ، والفقيه البصري، الذين أصدرت المحكمة في حقهم الحكم بالإعدام حضوريا ، وذلك بعد أربعة أشهر من الجلسات المتواصلة وأسبوع من المداولات ، والحكم بالإعدام أيضا غيابيا على كل من شيخ العرب ، والمهدي بن بركة[2] ، وهذا الأخير الذي نجح في الهروب ومغادرة المغرب في سرية تامة قبل البدء بموجة الاعتقالات، فبفراره كان قد أفلت من المحاكمة والتعذيب والاعتقال في " **دار المقري** " أو السجن المركزي بالقنيطرة[3]. غير أن الحكم بالإعدام لم يُنَفَذْ وأُجِلَ إلى غاية صدور العفو الملكي في 13 أفريل 1965[4]، وذلك بمناسبة العيد الكبير، حيث أعلن الملك الحسن الثاني عفوا شاملا عن جميع المحكومين السياسيين بمن فيهم مؤمن ديوري ، والفقيه البصري ، وعمر بن جلون، إلا أن هذا العفو العام المعلن من طرف الملك بقي مبهما بالنسبة لبن بركة ، كما جاء في تصريح الملك :" **كنت أتمنى أن يشمل عفوي جميع الذين صدرت عليهم أحكام بسبب جرائم التعدي على أمن الدولة الداخلي ، لو**

---

[1] إدريس الشامخ : **مرجع سابق** .

[2] جيل بيرو: **صديقنا الملك** ، تر: ميشيل خوري ، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، ط1، 2002، ص 89.

[3] **جرائم الاختطاف والقتل .. وخبايا آلاف الوثائق داخل الشرطة السرية بالمغرب** ، **مجلة المجتمع** ، المغرب ، العدد 1677 ، 2005، متوفر على الموقع الالكتروني: https://kolchi.wordpress.com ،اطلع عليه بتاريخ: 2017/03/12، على الساعة : 21:25.

[4] محمود شاكر: **المرجع السابق**، ص 405.

لم يهربوا بعد ارتكابها من وجه العدالة في بلادهم ، ويفتشوا عن ملجأ في البلاد الأجنبية، مع الاستمرار في طريق الخطأ "[1].

وفي 17 أوت 1963 عقد أحمد باحنيني وزير العدل آنذاك ، مؤتمرا صحافيا أعلن فيه أن الفقيه البصري هو من كان وراء هذه المؤامرة التي نُسِجَتْ خيوطها منذ خريف عام 1960 ، حيث كان مقررا أن يبدأ تنفيذها يوم 20 جويلية 1963، أي بعد أربعة أيام من بدء حملة الاعتقالات ، غير أن المؤامرة حدثت في 16 جويلية 1963 ، وسميت أيضا بمؤامرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وكانت أكثر المؤامرات شهرة في تاريخ المغرب المستقل[2].

1-2 انتفاضة الدار البيضاء 1965:

في 23 مارس 1965 عرفت الدار البيضاء المغربية وبعض المدن الأخرى، أحداثا دامية بسبب مذكرة تقدم بها وزير التعليم آنذاك " يوسف بلعباس" ، والتي لم تتقبلها الأوساط التعليمية من أساتذة وتلاميذ وطلبة[3] ، وكان مضمونها أنه بسبب أزمة اقتصادية طارئة ، أغلقت السلطات روافد مخصصات التعليم لتضمن التعميم لوزارة التربية الوطنية ، حيث تم

---

[1] جيل بيرو : **المصدر السابق** ، ص ص 100 ، 102.

[2] **المصدر نفسه** ، ص 75.

[3] إدريس الشامخ : **مرجع سابق** .

صرف التلاميذ الذين تجاوزوا سن 18 سنة من المدارس الثانوية ، وإلزامهم بالتوجه إلى التعليم التقني ، وذلك لقلة الأمكنة.

وعند انتشار الخبر في الدار البيضاء في 23 مارس 1965 ، نزل الطلاب بالثانوية إلى الشارع متظاهرين بشكل نظامي ، وهم يهتفون ويرفعون الشعارات مثل " **إنهم لا يريدون أن يتعلم الفقراء**"[1] ، ثم ما لبثت أن تحولت هذه المظاهرات إلى مواجهات عنيفة مع الطلاب، فتوسعت الاشتباكات بعدها لتشمل عمالا من مختلف القطاعات والعاطلين عن العمل[2]، وعندما هاجم مثيرو القلاقل مخافر الشرطة والثكنات العسكرية خلال معارك في الشوارع ، التي أوقعت ثلاثين قتيلا في صفوف الشرطة ، عندها تلقى الجنرال محمد أوفقير[3] الأوامر بإطلاق النار[4]، حيث توجه إلى مدينة الدار البيضاء بزخات الرصاص و الدبابات و أربعمئة شاحنة ممتلئة بالعساكر التي اقتحمت شوارع المدينة ، وبعد ذلك راح الجنود يجمعون

[1] جيل بيرو: **المصدر السابق** ، ص 96.

[2] مفيد كاصد الزيدي : **مرجع سابق** ، ص 261.

[3] محمد أوفقير: وُلِدَ عام 1920 في تافيلالت ، التحق أوفقير بكلية أزرو وهو يبلغ من العمر 15 سنة ، وفي 1 ديسمبر 1939 التحق بمدرسة الدار البيضاء العسكرية ، وفي جويلية 1941 أُلْحِقَ بكتيبة القناصة المغاربة الرابعة في حامية تازة ، وهو كان وزير الداخلية للملك الحسن الثاني ، الذي عينه فيما بعد وزيرا للعدل ، وهو قائد انقلاب 1972 ضد الملك، والذي انتحر بعد ذلك .(ينظر: جيل بيرو: **المصدر السابق** ، ص ص 32 ، 33)

[4] فاطمة أوفقير: **مصدر سابق** ، ص 87.

الجثث ويدفنونها في حفر مجهولة ، حتى تفجر الحقد على الملك بهتافات "**الحسن القاتل**"، وكان قد احتاج أوفقير إلى ثلاثة أيام لقمع فتنة الدار البيضاء ، ثم توجه بعدها إلى الرباط وفاس حيث بدأ الطلاب بالتظاهر هناك ، لكن الجنرال أعاد النظام بالطريقة نفسها في مدينتين[1] .

وفي 29 مارس 1965 ، ظهر الملك الحسن الثاني على شاشة التلفاز، متوجها إلى شعبه معبرا عن خيبة أمله قائلا : " **وضعتني أمام الاختبار يا شعبي العزيز**"[2]، وفي الأخير تمكن الملك من القضاء على هذه الانتفاضة بقوة بعد أن خلفت عشرات القتلى[3] .

1-3 إعلان حالة الاستثناء بالمغرب 1965:

أصدر الملك الحسن الثاني دستورا للبلاد عام 1962، غير أن المظاهرات الطلابية التي عرفتها الدار البيضاء قد جعلت الملك يعطل الدستور ويحل المجلس النيابي[4]، حيث لجأ الملك إلى الفصل 35 من الدستور لإعلان حالة الاستثناء في 7 جوان 1965 وحصر

---

[1] جيل بيرو: **المصدر السابق** ، ص 99.

[2] **المصدر نفسه** ، ص 100.

[3] مفيد كاصد الزيدي : **مرجع سابق** ، ص 261.

[4] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص 406.

السلطات بين يديه، والتي استمرت أكثر من 5 سنوات[1] ، وذلك بحذف البرلمان الأول المنتخب في سنة 1963.

وفي التعريف السياسي فإن حالة الاستثناء تعتبر مرادفا لحذف الحريات العامة أو الديكتاتورية ، لكن في المغرب فإن حالة الاستثناء تختلف في التعبير، حيث أن الأحزاب السياسية بقيت تتابع نشاطها وتعبر عن نفسها بأكثر أو بأقل حرية [2].

ويعرف الأستاذ مصطفى قلوش حالة الاستثناء بأنها : "**الحالة التي يتناول فيها الملك اختصاصات واسعة لا يشترط فيها التطابق التام مع مبدأ المشروعية ، وهي اختصاصات فوق العادة كلما رأى بناءا على سلطته التقديرية أن حوزة التراب الوطني مهددة** ".

أما الأستاذ عمر بندور فيعرفها بأنها : " **مجموعة من الاختصاصات الاستثنائية المقررة من طرف العديد من الأنظمة بهدف مواجهة الأزمات السياسية الداخلية أو الخارجية ، لفائدة السلطة التنفيذية التي تقطع سريان القواعد القانونية العادية من أجل إعادة استمرارية الدولة وهو ما يسمى بالديكتاتورية الرومانية أو الديكتاتورية المشروعة**"[3].

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز : **مرجع سابق** ، ص 311.

[2] عبد الرحيم الورديغي : **مرجع سابق** ، ص 25.

[3] عبد النبي كياس: **مرجع سابق** ، ص 56.

وكما تم ذكره سابقا أن الملك الحسن الثاني قد أعلن عن حالة الاستثناء، طبقا لما جاء في الفصل 35 من دستور 1962، الذي نص على ما يلي:" **إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بمرسوم ملكي بعد استشارة رئيسي المجلسين و توجيه خطاب للأمة . وبسبب ذلك فإن له الصلاحية رغم جميع النصوص المخالفة في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب و رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي. وتنتهي حالة الاستثناء باتخاذ نفس الإجراءات المتبعة لإعلانها**"[1].

[1] عبد النبي كياس : **المرجع السابق** ، ص 55.

4-1 قضية اختطاف المهدي بن بركة :

في 29 أكتوبر 1965 ، خطف رئيس المعارضة المغربية وزعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، المهدي بن بركة من أحد مقاهي باريس[1] ، وتم نقله حيا إلى دار المجرم "جورج أبو شيش" واعتقل فيها حتى وصول خصومه السياسيين بباريس، فقتل على يدهم ، وبعد ذلك قام شقيق المهدي بن بركة وهو عبد القادر بن بركة برفع دعوى قضائية باسم عائلة المهدي، حيث كلف القاضي "زولينجر" بملف هذه القضية الذي شرع في تحقيق طويل المدى [2]، فابتداء من سنة 1966 أخذت هذه القضية تتطور بسرعة ، حيث أجري في البداية بحث دقيق حول القضية، والذي على إثره تم اعتقال الفرنسيان "لويس سوشون " و" ريمون فواطو" بتهمة اختطاف المهدي بن بركة، ونقله بطلب من الجاسوس" أنطوان لوبيز" إلى فيلا المجرم أبو شيش، كما اعتقل بعدها كل من بوش سيش وأنطوان لوبيز ومغربي "الغالي الماحي" الذي ادعى أنه كان عميدا سابقا للشرطة ، ثم أعلن القاضي " زولينجر" المكلف بالقضية عن أمره باعتقال مجرمين آخرين وهم : لوني ، باليس ، ودوباي[3] .

---

[1] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص 407.

[2] عبد الرحيم الورديغي : **مرجع سابق** ، ص ص 11 ، 12.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 13.

وبعدها تنقل القاضي إلى مطار باريس، ليحاول التعرف على الطائرة السرية التي كشفها الطرف المدني في شكايته ، والتي كانت حاملة لجثة المهدي بن بركة في ليلة 30 إلى 31 أكتوبر بعد اختطافه[1].

وخلال التحقيق وُجِهَتْ أصابع الاتهام صوب على كل من مدير الأمن العام المساعد أحمد الدليمي، ووزير الداخلية المغربي الجنرال محمد أفقير، بأن يكونا هما من نظما لخطف وقتل المهدي بن بركة ، وهو ما جسدته الصحافة العربية في هجوماتها ضد أوفقير ، حين طلبت منه أن يستقيل من منصبه وأن يحاكم على يد المحاكم الفرنسية ، لأنه أصبح هو المشبوه الأول في قضية اختطاف المهدي بن بركة[2] ، من خلال ما صرح به الجاسوس " أنطوان لوبيز" لقاضي التحقيق ، بأنه اتصل هاتفيا بالجنرال محمد أوفقير، وطلب منه بإلحاح المجيء إلى باريس للقضاء على بن بركة ، وأن أوفقير جاء فعلا إلى باريس لكن ليحضر حفل شاي ، الذي يختم عادة لتدريب بعض الولاة المغاربة بفرنسا، ثم عاد إلى المغرب ليلا بعد يومين من اختطاف بن بركة[3].

[1] عبد الرحيم الورديغي : **المرجع السابق** ، ص 13.
[2] **المرجع نفسه** ، ص15.
[3] **المرجع نفسه** ، ص 16.

إلا أنه في 20 جانفي 1966 صدرت مذكرة توقيف عالمية ضد أوفقير والدليمي، وامتثالا لهذه المذكرة قام الدليمي بتسليم نفسه للعدالة بباريس[1] ، أما أوفقير فقد طلبت فرنسا من الملك الحسن الثاني تسليمه للقضاء الفرنسي لتقديمه للمحاكمة ، لكن الملك رفض ذلك وأنكر علاقتهم بالموضوع ، ودعم أمام أعين العالم رسميا أفقير الذي حكم عليه غيابيا بالسجن مدى الحياة[2]. وهو ما دفع فرنسا لحكم سياسي بالعكس وهو عند تبرئة الدليمي تفرغ إدانة أوفقير من مضمونها[3].

[1] جيل بيرو : **مصدر سابق** ، ص 116.

[2] فاطمة أوفقير: **مصدر سابق** ، ص 92.

[3] جيل بيرو: **المصدر السابق** ، ص 119.

1-5 العلاقات المغربية الفرنسية بعد قضية بن بركة :

كانت طبيعة العلاقات بين المغرب وفرنسا في البداية علاقة تعاون، التي تربطها مجموعة من الاتفاقيات ، التي تعود إلى العديد من الرحلات والزيارات ، التي قام بها جلالة الملك الحسن الثاني لفرنسا بعد توليه الحكم ، وتمثلت في رحلة ماي 1962 ورحلة جوان 1963، تلبية لدعوة الجنرال شارل ديغول[1] رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك[2].

وكانت أول اتفاقية دولية عقدها المغرب مع فرنسا بعد استرجاع استقلاله، هي الاتفاقية الدبلوماسية المبرمة يوم 28 ماي 1965 ، وقد كانت انطلاقة لعقد اتفاقيات أخرى مهمة متعددة الجوانب منها الاتفاقيات القضائية والثقافية والمالية .

[1] شارل ديغول : قائد عسكري ورجل دولة ، وكاتب عسكري ترأس الجمهورية الفرنسية الخامسة ، تخرج من المدرسة العسكرية سنة 1911 ، وفي 6 جوان 1940 عين مساعدا لوزير الدفاع في حكومة بول رينو ، وفي 23 سبتمبر 1941 أسس اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة ، وفي 3 جوان 1944 أعلن حكومة فرنسا المؤقتة برئاسته ، وفي عام قدم استقالته وتوفي بعد عام من اعتزاله في 9 نوفمبر 1970 .(ينظر : تركي ضاهر: **مرجع سابق** ، ص ص 72 ، 74).

[2] عبد الهادي التازي : **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط ، مج 10، 1989، ص 247.

لكن في خريف عام 1965 وقع حادث مفاجئ الذي خلق جوا من التوتر بين الطرفين و أدى إلى القطيعة الدبلوماسية لفترة من الزمن[1] ، وهو اختطاف الزعيم المغربي المهدي بن بركة في باريس وقتله ، حيث ادعت فرنسا أن اللواء محمد أوفقير هو من كان وراء هذا الاختطاف فطلبت من المغرب تسليمه لها لمحاكمته ، وعندما رفضت المغرب ذلك على الاعتبار أن هذه القضية لا تعنيها، ثار الرأي العام الفرنسي ضد هذا الشيء[2]، ومنه توترت العلاقة بين الدولتين، وقطعت العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، مما أدى إلى استرجاع فرنسا لسفيرها بالمغرب ، وهو ما قابلته الحكومة المغربية بالمثل[3]. إلى جانب قطع فرنسا عن المغرب المعونة التي كانت تقدمها لها ، وهو ما جعل ملك المغرب يتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية[4].

ولما أُنْتُخِبَ "جورج بومبيدو" رئيسا للجمهورية الفرنسية في صيف 1969 ، تخلت فرنسا عن موقفها ، وتم الاتفاق على تبادل السفراء ، الأمر الذي تبعه سفير جلالة الملك الحسن الثاني إلى باريس في زيارة خاصة يوم 8 فيفري 1970[5] ، وأيضا في عام 1972 صافح

[1] عبد الهادي التازي : **المرجع السابق** ، ص 247.
[2] عبد الرحيم الورديغي : **مرجع سابق** ، ص 17.
[3] عبد الهادي التازي : **المرجع السابق** ، ص 247.
[4] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص407.
[5] عبد الهادي التازي : **المرجع السابق** ، ص 247.

موريس شومان وزير الخارجية الفرنسية والجنرال أفقير أثناء زيارة له إلى الرباط ، وخلال حفل الاستقبال بين الرجلين ، تم وضع الأختام على الدفن الرسمي لقضية المهدي بن بركة[1].

2- الانقلابـــات العسكرية :

تعرض الحسن الثاني لعدة محاولات اغتيال في 38 سنة التي قضاها في الحكم، لذلك كان ينسب إليه البعض اسم " بركة" لخروجه سالما من تلك المحاولات، وكانت محاولة الصخيرات عام 1971 ، ومن بعدها محاولة القنيطرة عام 1972، من أبرز ما واجهه الملك الحسن الثاني داخليا.

2-1 انقلاب الصخيرات 1971 :

في 10 جويلية 1971 ، أقام الملك الحسن الثاني احتفالا ضخما بمناسبة بلوغه السن 42 عاما ، ببلدة الصخيرات الواقعة قرب الرباط العاصمة ، وبينما كان الملك والمدعوون على مائدة الغداء[2] ، قامت مجموعتان عسكريتان تابعتان للمدرسة الحربية الملكية " أهرمومو العسكرية " بقيادة العقيد محمد أعبابو ، بمداهمة قصر الصخيرات [3] الملكي أثناء الاحتفال ،

[1] جيل بيرو : **مصدر سابق** ، ص 120.
[2] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص 426.
[3] ينظر للملحق رقم 05 ، ص 97.

وكان عدد المهاجمين حوالي 1400 جندي ، وهو ما أدى إلى مقتل عشرات من المدعوين، والضباط ، وأركان البلاط ، والمشاهير والشخصيات المحلية والعالمية ، كلهم كانوا من الرجال لأن هذه الحفلة كانت مخصصة لهم فقط ، وفي هذه الأثناء لجأ الملك إلى الاختباء في الحمام . وكان المتمردون قد أحكموا السيطرة على محطة الإذاعة ، بعدما عمدوا إلى القيام بهجوم مسلح على قصري الصخيرات والرباط[1] .

أما كبار الضباط الذين اشتركوا في هذا الانقلاب فكانوا : مصطفى ، وبوغرين، وحمو والفتيري ، إضافة إلى كبير عسكريي القصر اللواء محمد المذبوح واللواء أعبابو مدير الكلية الحربية الملكية ، لكن هذا الأخير كان قد قتل على يد أحد الجنود[2] . وفي تمام الساعة السابعة عشر، أعلنت محطة الإذاعة عن انتصار القائمين بالانقلاب " كنس النظام الملكي، واستولى جيش الشعب على السلطة ..." ، وخلال هذا الوقت خرج الحسن الثاني و أوفقير من مخبئهما ، وبعد بضع لحظات من التردد ، تحول النصر إلى المعسكر الملكي ، فعلى الساعة الثالثة و العشرين ليلا تمكن الملك أن يعلن عبر إذاعة " **أوروبا1**" قائلا : " **إنني ملك أكثر بقليل من البارحة** ..."[3]، فنجح بذلك الملك بإحكام سيطرته على الوضع ، وعاد

[1] مليكة أوفقير، ميشيل فيتوسي : **مصدر سابق** ، ص 111.

[2] محمود شاكر: **المرجع السابق** ، ص 426.

[3] فاطمة أوفقير: **مصدر سابق** ، ص 106.

إلى الإمساك بزمام الأمور، وكان الجنرال المدبوح هو من قاد هذا الانقلاب احتجاجا على الفساد المنتشر في البلاد ، ولكنه قتل أثناء الهجوم الذي حصل على قصر الصخيرات على يد الكولونيل أعبابو ، الذي كان في البداية شريكه ثم انقلب عليه .

وجاءت بعد ذلك إجراءات القمع ضد مخططي الانقلاب ، فقامت المحكمة العسكرية العليا في إصدار أمر بتنفيذ حكم الإعدام في حق هؤلاء ، ونفذ الحكم على عشرة ضباط من بينهم أربعة جنرالات، رميا بالرصاص دون أي محاكمة[1]، أما الباقي فتم معاقبتهم من خلال تعذيبهم بأبشع الطرق، وهو ما لم يستطع تحمله محمد أوفقير، ذلك أن من كانوا يعذبون تحت أعينه هم إخوته بسلاح ، ورفقاءه في نفس دورة تخرجه من الأكاديمية العسكرية في مكناس، وساهموا معه في حملة إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية ، وأيضا في حرب الهند الصينية، وهو ما دفع به إلى عدم تحمل ما كان يشاهده من عذاب وقمع في حق رفقاءه. لكن هذه الخطوة احتسبت على الجنرال أوفقير من خلال الشائعات التي صدرت بأنه كان أحد المشاركين في محاولة انقلاب الصخيرات ، والتي وصلت إلى الملك ، الذي كانت ثقته بوزيره مطلقة ، حيث أنه بعد هذا الانقلاب عهد إلى ترقية أفقير بجعله وزيرا للدفاع ، وقائدا لأركان القوات الجوية الملكية[2].

[1] مليكة أوفقير، ميشيل فيتوسي : **المصدر السابق**، ص 111.

[2] مليكة أوفقير: **الغريبة** ، تر: حسين عمر، دار التنوير للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص 42.

فعمد إلى الملك وطلب منه إصدار العفو عنهم وتم له ذلك[1]، حيث أصدر عفو عام بحق 1081 من تلامذة المدرسة الحربية[2] .

2-2 انقلاب القنيطرة 1972:

في 6 أوت 1972 ، سافر الملك الحسن الثاني إلى باريس في زيارة رسمية ، وبدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية ، وكانت رحلته من طنجة عن طريق البحر، حيث كان في وداعه أثناء مغادرته اللواء محمد أوفقير ، وبعد انتهاء الزيارة للملك ، وفي طريق عودته جوا إلى الوطن في 16 أوت 1972، تعرضت طائرته من نوع " البوينغ " للقصف من طرف طائرة الفانتوم التي انطلقت من قاعدة القنيطرة[3] ، بحجة حماية الطائرة الملكية [4]، وأثناء ذلك كان الملك يحافظ على برودة أعصابه ، حيث قال لقائد الطائرة : " **قل باللاسلكي للذين يطلقون النار أن الحسن الثاني توفي ، ولا حاجة بعد ذلك للمزيد من إطلاق النار**"[5].

---

[1] فاطمة أوفقير: **مصدر سابق** ، ص 107.

[2] مليكة أوفقير ، ميشيل فيتوسي : **المصدر السابق** ، ص 111.

[3] القنيطرة : مدينة شمال الرباط ، تحوي على قاعدة ومطار عسكريين ، وهي تبعد عن العاصمة بحوالي 29 كلم.(ينظر: فاطمة أوفقير: **المصدر السابق** ، ص 114).

[4] محمود شاكر : **مرجع سابق** ، ص 429.

[5] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **مرجع سابق** ، ص 313.

فتظاهر الحسن الثاني بالموت ، إلى أن هبطت الطائرة في مطار القنيطرة ، وهو في داخلها سالما ، بعدما مات العديد من الذين كانوا على متنها إثر احتراق أحد جناحيها ، ثم انتحر قائد الانقلاب محمد أوفقير، الذي كان قد رفض مقابلة الملك رغم استدعائه له عدة مرات[1].

وكان من بين المشاركين في هذا الانقلاب ، اللواء " كويرة " الذي ألقي عليه القبض عند إلقاء بنفسه بالمظلة من طائرة التي وجه مدفعها في الهجوم على الملك، وأيضا "محمد أمقران" ، الرئيس السابق للقاعدة الجوية في القنيطرة ، ونائب العام للقوات المسلحة الجوية، وهو الذي رسم مع الجنرال أوفقير خطة هذا الانقلاب[2] ، والذي انتقل بطائرة عمودية إلى جبل طارق ، وهناك ألقت عليه السلطات البريطانية القبض فحققت معه ، حيث اعترف أن من قاد هذه محاولة انقلابية ضد الملك هو وزير الداخلية ، والمسؤول الأول عن الاستخبارات الجنرال محمد أوفقير[3].

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **المرجع السابق** ، ص 314.

[2] أحمد المرزوقي : **تزممارت " الزنزانة رقم 10** "، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط1، 2012 ، ص 72.

[3] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص 430.

لكن هذه المحاولة كانت نهايتها الفشل ونجاة الملك الحسن الثاني منها بأعجوبة، وهو ما عمق لدى المغاربة اليقين بأن ملكهم تحرسه البركة، ولذلك استمر في نظرهم على أنه أمير المؤمنين القادر على الجمع بين الدين والدنيا في الحكم[1]. وبعد هاتين المحاولتين الفاشلتين أجريت سلسلة من المحاكمات أُعْدِمَ على إثرها العديد من الضباط والعسكريين[2].

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **المرجع السابق** ، ص 314.

[2] عبد الوهاب الكيالي : **مرجع سابق** ، ص 534.

ثانيا: التحديـــات الخارجية

ففي ظل حالة الاستثناء للمغرب ، جابهت الحكومة الملكية سياسة خارجية صعبة، التي كانت قد تلتها عواقب الحرب المغربية الجزائرية لسنة 1963 ، والتي عرفت بحرب الرمال، لكن بعد تغيير النظام الحاكم بالجزائر يوم 19 جوان 1965 ، كان من المتوقع أن تتحسن العلاقات المغربية الجزائرية ، لكن ما جرى هو العكس ، إذ بدأت هذه العلاقات تختلف حول نقطتين مهمتين هما : الحدود والصحراء الغربية .

2-1 مشكـــلة الحدود بين المغرب والجزائر:

تعود جذور هذه المشكلة إلى منطقة تندوف ، التي كانت تحت السيادة الجزائرية عند استقلالها ، وفي نفس الوقت كانت المغرب تعدها جزءا من أراضيها، لكن اقتطعتها فرنسا منها وضمتها للأراضي الجزائرية ، نظرا لأن المغرب آنذاك كانت تحت الحماية الفرنسية[1]، وهو ما دفع المغرب لإتباع سياسة المطالبة بإعادة النظر في الحدود المغربية ـ الجزائرية،

[1] خلود محمود نعيم: **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية " دول المغرب العربي "** ، مذكرة الماجستير، تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، 2005، ص 100.

خاصة حينما أصدر علال الفاسي ، زعيم حزب الاستقلال سنة 1955 خريطة سماها " المغرب الكبير"[1]، التي حدد من خلالها أن المغرب يضم في أجزاءه : بلاد شنقيط "موريتانيا حاليا" ، بشار وتندوف الخاضعين للدولة الجزائرية حاليا ، وجزء من مالي والسنغال وكل من سبتة ومليلية الخاضعة لإسبانيا ، وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، لذا أشار أنه يجب على المغرب متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها. ومن هنا جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية، التي التوصل فيها إلى توقيع بروتوكول سري[2] بين " الملك الحسن الثاني" ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية " فرحات عباس"[3] يوم 06 جويلية 1961[4] ، الذي أكد على حرمة التراب

[1] مصطفى صايج : **تطور العلاقات الجزائرية ـ المغربية (1962– 2000) دراسة أزمة الحدود والصحراء الغربية** ، مذكرة الماجستير ، فرع العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1996/1995، ص 20.

[2] ينظر للملحق رقم 07 ، ص 99.

[3] فرحات عباس : ولد 24 أكتوبر 1899 بجيجل ، زاول تعليمه الجامعي ، حيث تخرج بشهادة عليا في الصيدلة ، وفتح صيدلية بسطيف ، كان من دعاة الإدماج ، في سنة 1924 أنشأ جمعية الطلبة المسلمين ، وفي سنة 1958 ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وتوفي عام 1985 بالجزائر.(ينظر: عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962** ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1997 ، ص 232).

[4] عتيقة نصيب: **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة الماجستير، تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011 /2012، ص 78.

الجزائري، وتأجيل النقاش حول المشكلة الحدودية بين البلدين ، إلى ما بعد استقلال الجزائر[1].

وبعد استقلال الجزائر مباشرة في جويلية 1962، عاد المغرب ليطرح قضية الحدود من جديد ، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها الملك الحسن الثاني للجزائر في الفترة الممتدة بين 13- 15 مارس 1963 ، إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى نتيجة، ذلك عندما تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي حيث صادقت في 28 جوان 1963 على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[2] ، الذي يقر بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ما اعتبرته المطامع المغربية خيانة ، مما أدى إلى نشوب صدام مسلح بين الدولتين عام 1963 ، والذي عُرِفَ بـ "حرب الرمال"[3].

[1] مصطفى صايج : **المرجع السابق** ، ص21.

[2] منظمة الوحدة الإفريقية: هي منظمة خاصة بالدول الإفريقية أنشئت عام 1963 بحضور القادة الأفارقة ، مقرها بأديس أبابا ، عدد أعضاءها 51 دولة ، وفي عام 2002 تحولت إلى الاتحاد الإفريقي.(ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **معجم مصطلحات عصر العولمة** ، (د. ب) ، (د. د) ، 2003، ص ص 445 ، 446).

[3] عتيقة نصيب : **المرجع السابق** ، ص ص 79 ، 80.

- **حرب الرمال 1963:**

بدأت الحرب في 01 أكتوبر 1963 ، بتحركات الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين[1] ، حيث جرت اشتباكات بينهما استهدفت ثلاث مناطق وهي: تندوف وبشار بالجزائر، وعين فجيج بالمغرب ، حيث تطور النزاع بين الطرفين بتقدم قوات مغربية نحو جنوب " تاجونيت" ودخلت الإقليم الجزائري لتحل في الفاتح أكتوبر حاس البيضاء وتنجوب الواقعتان على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف ، وقابلت ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة فجيج ، لتتسع المعارك تشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف من جهة ، وفجيج من جهة ثانية ، وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة[2]. وكانت مصادر جزائرية قد رصدت قوات طلائع استكشافية مغربية ، التي وصلت إلى منطقة " حاس البيضاء" في سبتمبر 1963 ، التي أخذت تتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة 50 كلم[3] ، وفي هذا الأثناء عُقِدَ اجتماع في

---

[1] عتيقة نصيب: **المرجع السابق** ، ص 80.

[2] رياض بوزرب : **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988** ، مذكرة الماجستير في العلاقات الدولية والعولمة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 /2008، ص 64. التعبئة العامة : هي تهيئة وتعبئة جميع قوى الدولة ومواردها البشرية و المادية والفكرية والمعنوية ، وإعدادها إعدادا صحيحا لتحويلها من حالتها السلمية إلى الحرب بالنسبة لمقتضيات الظروف . (ينظر: وضاح زيتون: **مرجع سابق** . ص ص 98 ، 99) .

[3] مصطفى صايج : **مرجع سابق** ، ص 23.

أكتوبر 1963 وزيري الخارجية كلا الدولتين في مدينة وجدة ، واتفقا الجانبان على ترك الموضوع وبحثه في اجتماع بين الرئيس أحمد بن بلة[1] والملك الحسن الثاني[2] .

ورغم ذلك تجدد القتال في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر في بلدة " يونو"، "حاس البيضاء" ، " تنجوب" ، وحاس بغير" ، الأمر الذي اعتبره الملك الحسن الثاني في إعلان له في 10 أكتوبر 1963، بأن عمليتي حاس البيضاء وتنجوب هما اعتداء من القوات الجزائرية على الأرض المغربية ، فأرسل وفدا مغربيا مكون من عبد الهادي بوطالب والجنرال مدبوح للجزائر ، كي يتم اتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لتجتمع في 11 أكتوبر، لكن ذلك لم يتم[3].

ولم تنته مشكلة الحدود بين البلدين ، إلا في سنة 1992 عقب إبرام الطرفين سلسلة من اتفاقيات ، التي نصت في مقدمتها على إعادة رسم الحدود المعروفة بمعاهدة إفران المبرمة بتاريخ 15 جانفي 1969، وتصريح تلمسان المشترك في 27 ماي 1970 ، واتفاقية الرباط 15 جوان 1972[4]، وكان من أهم بنودها هو اعتراف المغرب بجزائرية تندوف مقابل

---

[1] أحمد بن بلة : ولد عام 1918 بمغنية ، تولى قيادة المنظمة السرية ، أسهم في التحضير للثورة التحريرية ، وهو في القاهرة ، تم اعتقاله في أكتوبر 1956 ، وأصبح أول رئيس للجزائر المستقلة (1962– 1965). (ينظر: عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954– 1962)** ، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة ،2008/2007 ، ص 47).

[2] عتيقة نصيب : **مرجع سابق** ، ص 82.

[3] رياض بوزرب : **مرجع سابق** ، ص 65.

[4] **المرجع نفسه** ، ص 68.

المشاركة المغربية في إنتاج وتسويق حديد تندوف ، ودعم الجزائر لمغربية الصحراء الغربية[1]، وذلك حين وقع كل من الرئيس هواري بومدين[2] والملك الحسن الثاني على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالرباط ، والتي صادقت عليها الحكومة الجزائرية في ماي 1973 ، أما المغرب فقد صادقت عليها في 22 جوان 1992 ، وتم نشرها في المغرب بمرسوم ملكي[3] . تبين هذه الاتفاقية خط سير الحدود بين البلدين بصورة مفصلة، وبذلك أُغْلِقَ ملف النزاع الحدودي المغربي ــ الجزائري بعد تسعة وعشرون سنة (1963- 1992)[4].

2-2 مشكـــلة الصحراء الغربية :

عرفت الصحراء الغربية أيضا باسم الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وهي منطقة واسعة تزيد مساحتها 266.000 كلم² ، فهي بذلك تزيد على نصف مساحة المغرب[5]، وفي عام 1912 ، قامت اسبانيا بتحديد منطقتي طرفاية وافني لتكون حدود لها في الجزء الجنوبي من

[1] خلود محمود نعيم : **مرجع سابق** ، ص 101.

[2] هواري بومدين (1932- 1972) : مناضل ثوري ، درس بالقاهرة ، تجند للتدريب في إطار لجنة تحرير المغرب العربي، تولى مسؤوليات عديدة في الولاية الخامسة ، وترأس قيادة هيئة الأركان العامة ، كما أسهم في الإشراف على نشاط الثورة في الحدود المغربية . (ينظر: عبد الله مقلاتي : **مرجع سابق** ، ص 119).

[3] عتيقة نصيب : **مرجع سابق** ، ص 82.

[4] مصطفى صايج : **مرجع سابق** ، ص 26.

[5] محمود شاكر: **مرجع سابق** ، ص 409.

المغرب ، وفي منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي تمكنت من إكمال سيطرتها على كل الصحراء [1]، وبعد استقلال المغرب عام 1956 ، التي قامت باسترجاع إقليم طرفاية وافني من اسبانيا ، وبعدها أخذت المغرب تطالب بالصحراء المغربية ، فطرحت المشكلة على الأمم المتحدة عام 1962، لكنها لم تحل القضية ، ذلك لأن الصحراء الغربية لم تحظى بالاهتمام الدولي المطلوب إلا في عام 1974 ، عندما قررت إسبانيا عن نقل سيادة الصحراء لها في جويلية 1975 ، فاحتج المغرب وطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بإحالة النزاع مع اسبانيا إلى محكمة العدل الدولية ، وهذه الأخيرة التي طلبت من اسبانيا إيقاف عملية الاستفتاء الملزم إجراءها[2]، وفي 16 أكتوبر 1975 أعلنت محكمة العدل الدولية عن رأيها بأن الصحراء الغربية أرضا مغربية، اعتمادا على أن الأراضي الصحراوية التي تحتلها اسبانيا، لم تكن عند استعمارها أرضا خالية لا صاحب لها، وأنه أيضا كانت بين الصحراء والمملكة المغربية روابط قانونية وروابط ولاء للسلطان المغربي، وبعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، وفي نفس اليوم ألقى الملك الحسن الثاني خطابا أعلن فيه عزم المغرب على القيام بمسيرة شعبية إلى الصحراء الغربية لتحريرها[3].

---

[1] عتيقة نصيب : **المرجع السابق** ، ص 123.

[2] محمود شاكر: **المرجع السابق** ، ص 414.

[3] **المرجع نفسه** .

- **المسيرة الخضراء 1975:**

في يوم 16 أكتوبر 1975 أعلن ملك المغرب الحسن الثاني عن تنظيم المسيرة الخضراء، وهي مسيرة شعبية تتجه نحو الصحراء الغربية [1]، وانطلقت المسيرة الخضراء بتعبئة حوالي 350 ألف متطوع مغربي ومغربية في جو وطني[2] ، وسميت بالخضراء لأن طابعها كان سلميا، حيث كانت الأعلام المغربية ومصاحف القرآن الكريم هما السلاح الذي واجه به المغربيون عساكر ودبابات اسبانيا ، وقد اخترقت المسيرة الحدود الصحراوية يوم 6 نوفمبر 1975 ، وأمام هذا الوضع الذي لم يتوقعه الاحتلال الاسباني ، فلم يجد خيارا آخرا غير التفاوض مع المغرب [3]، وبعد مدة أكثر من يومين من المفاوضات ، صدر بيان ثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا ، الذي يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث والتي انتهت بتوقيع ما عرف باسم اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 ، والتي نصت على تسليم الأرض للمغرب وموريتانيا، وذلك مقابل إبقاء اسبانيا تشارك في استغلال مناجم فوسفات بوكراع المتواجدة في إقليم الصحراء الغربية، و أيضا بقاء أسطول صيدها البحري

[1] عمر صدوق : **مرجع سابق** ، ص 98.

[2] Mohammed Kenbib : **le maroc indépendant (1955-2005)**, maroc, essai de synthèse , 2005, p20.

[3] محمد بن أمحمد العلوي : **الذكرى 38 للمسيرة الخضراء ... المغاربة متشبثون بمغربية الصحراء** ، **جريدة العرب** ، العدد 9372 ، 2013، ص1.

في المياه الإقليمية الصحراوية[1]، وفي 18 نوفمبر 1975 تلقى المشاركون في المسيرة الأمر من ملك المغرب بالتراجع من الأراضي الصحراوية [2].

وبعد أن استعادت المغرب الصحراء الغربية من الحكم الاسباني، قامت بتقسيمها بينها وبين موريتانيا وذلك بموجب الاتفاق السري المبرم بين الطرفين والصادر بتاريخ 14 أفريل 1976 ، الذي نص على أن يكون ثلثي الإقليم الصحراوي من نصيب المغرب، و الثلث الباقي من نصيب موريتانيا[3].

وبعدها لجأ الملك الحسن الثاني إلى ضم أهم المناطق الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية، التي تمثلت في إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وكذا احتلاله لمدينتي سمارة والعيون ، ومن خلال هذا قام الملك بإصدار مرسوما في سنة 1985 بهدف تعديل التقسيم الإداري للمملكة[4] .

---

[1] خلود محمود نعيم : **مرجع سابق** ، ص ص 67 ، 68.

[2] عمر صدوق : **مرجع سابق** ، ص 98.

[3] رياض بوزرب : **مرجع سابق** ، ص 99.

[4] **المرجع نفسه** .

لكن سرعان ما طالبت جبهة البوليساريو[1] باستقلال الصحراء الغربية عن المغرب ، فاندلعت الحرب بين الطرفين ، غير أنه في سبتمبر 1991 توصلا الطرفان إلى اتفاق من أجل وقف إطلاق النار ، ووافقا على إجراء استفتاء يكون تحت إشراف الأمم المتحدة المقرر إحداثه بتاريخ 13 جويلية 2000[2].

لكن في صيف عام 1979 كانت موريتانيا قد أعلنت حيادها في النزاع حول الصحراء الغربية ، فانسحبت من القسم الذي منحها إياه اتفاق مدريد ، فما كان على الملك الحسن الثاني إلا أن أعلن عن ضم كل الصحراء إلى المغرب ، ثم سعى بعدها إلى حل مشكلة مدينتي سبتة و مليلية التي ما تزال تحت الاحتلال الاسباني إلى غاية اليوم[3] .

2-3 تأسيس الاتحاد العربي الإفريقي:

أُبْرِمَتْ معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب والجماهيرية الليبية بوجدة في 13 أوت 1984 ، وكان هدف المغرب من هذه الاتفاقية هو تحييد ليبيا في النزاع حول

---

[1] جبهة البوليساريو : تأسست في 1973/05/10 أثناء الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية ، وفي 1973/05/20 اندلعت الحرب بينها و بين الاسبان تلبية لمطالب الجماهير الصحراوية ، فاستمر كفاح الجبهة إلى غاية 1976/02/26 ، وبعد ذلك أعلنت الجبهة عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية . (ينظر: عبد الرحمن الخالدي : **تطورات في ملف الصحراء الغربية** ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 18 ، 2004)، متاح على الموقع الالكتروني: www.elhareka.com/kutub/sharaalmqgribiah.dac ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/04/17 ، على الساعة 23:40.

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **مرجع سابق** ، ص 316.

[3] عبد الوهاب الكيالي : **مرجع سابق** ، ص 534.

الصحراء لكن هذه الخطوة الوحدوية لم تصمد أكثر من سنتين ، حيث أن هذه الوحدة لم تستطع الصمود في وجه العدوان الأمريكي على طرابلس وبنغازي في 15 أفريل 1986[1] ، ذلك لأن الدبلوماسية المغربية وجدت نفسها في موقف حرج بين إعلان لمساندتها لليبيا حليفتها ، أو أن تقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بالمغرب علاقات تاريخية واقتصادية و سياسية[2] ، غير أن المغرب حاول أن يقف موقفا متوازنا بإعلانه عن تضامنه مع الشعب الليبي من جهة ، ومن جهة أخرى دعا الولايات المتحدة إلى تغليب الحوار بطرق سلمية لحل الخلاف القائم . فمنذ 15 أفريل 1986 توقف التعاون في القضايا الحيوية بين الطرفين ليتم بعدها إنهاء عقد الاتفاقية نهائيا ، خاصة بعد استقبال الملك الحسن الثاني لرئيس الوزراء الإسرائيلي " شيمون بيريز" بإفران في 21 و22 جويلية 1986.[3]

2-4 تأسيس اتحاد المغرب العربي :

تبلورت أول فكرة لتأسيس هذا الاتحاد المغاربي قبل استقلال دول المغرب العربي ، وفي عام 1958 بمدينة طنجة تم انعقاد مؤتمر بين الأحزاب الثلاث المغاربية وهي : حزب الاستقلال المغربي ، الحزب الدستوري التونسي ، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وبعد

[1] خلود محمود نعيم : **مرجع سابق** ، ص 321.
[2] **المرجع نفسه** ، ص 321.
[3] **المرجع نفسه** ، ص 322.

استقلال هذه الدول العربية ، تم إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964[1] ، لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي ، وبعد عدة محاولات تم اجتماع قادة الدول بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1989 ، وتوضيح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي ، وعليه أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول : المغرب ، الجزائر، تونس ، ليبيا ، وموريتانيا[2] .

وقد نصت معاهدة اتحاد المغرب العربي على توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم ببعضهم البعض ، من خلال انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، كما نصت أيضا على تحقيق التنمية الشاملة في دول الاتحاد من الناحية الاقتصادية، ومن جهة ألزمت الأطراف بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل سياسي أو عسكري يكون موجها ضد الاستقلال السياسي للدول الأعضاء الأخرى[3].

ثالثا: وفاة الحسن الثاني ونهاية حكمه 1999

3-1 الأعمال التي قام بها الحسن الثاني قبل وفاته:

اهتم الملك الحسن الثاني بالقضايا العربية والإسلامية ، حيث ترأس لجنة القدس منذ انعقاد المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول في منظمة المؤتمر الإسلامي بفاس في مارس

[1] سعيد الصديقي : **مرجع سابق** ، ص 52.
[2] **المرجع نفسه** ، ص 53.
[3] **المرجع نفسه** ، ص 54.

1979 ، كما ترأس الملك اجتماعات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت بالدار البيضاء وهي قمة المؤتمر الإسلامي الرابع في الفترة الممتدة من 16 إلى 19 جانفي 1984، وقمة المؤتمر الإسلامي السابع في الفترة من 13 – 15 ديسمبر 1994[1] ،

وترأس أيضا عددا من مؤتمرات القمة العربية ، التي حضر بعضها بالمغرب وشارك في أخرى خارجه ، فقد كان حضوره لأول قمة عربية بالقاهرة[2] التي عقدت بتاريخ 17 جانفي 1964 بين المغرب ومصر[3] ، ثم ترأس بعدها القمة العربية الثالثة بالدار البيضاء في الفترة 13- 17 سبتمبر 1965 ، وقمة فاس الثانية عشر المنعقدة دورتها الأولى في نوفمبر 1981 ، والتي استؤنفت فيما بعد في الفترة 6- 9 سبتمبر1982 وهي القمة التي أحدثت تحولا نوعيا في الرؤية العربية لكيفية حل الصراع العربي الإسرائيلي، كما استضاف الملك أيضا القمتين العربيتين الطارئتين في الدار البيضاء في عامي 1985 و1989 [4].

[1] إبراهيم الفاعوري : **مرجع سابق** ، ص 53.

[2] ينظر للملحق رقم 06 ، ص 98.

[3] عبد الهادي التازي : **مرجع سابق** ، ص 272.

[4] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **مرجع سابق** ، ص 316.

وعمل الحسن الثاني إلى جانب كل هذا على عقد مؤتمرات قمة فرنسية ـ إفريقية في المغرب، وهو عضو في منطقة الفرانكفونية منذ عام 1981 ، لكنه انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية ، ذلك عندما اعترفت المنظمة بجمهورية الصحراء الغربية[1] .

وشارك الحسن الثاني أيضا في قمة (صانعي السلام) ، التي عرفت باتفاقية " كامب ديفيد"[2] بشرم الشيخ بمصر[3]، وهذه الأخيرة التي أدلى بخصوصها الملك في 5 نوفمبر1987 تصريح إلى جريدة " السياسة" الكويتية ، أيد فيه عودة مصر إلى الجامعة العربية ، وأنه كان ضد خروجها منها منذ اليوم الأول، وقد ندم كثيرا إذ لم يحضر مؤتمر بغداد الذي ترتب عليه قطع العلاقات المصرية بمعظم الدول العربية [4].

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 316.

[2] اتفاق كامب ديفيد : أعلن في 17 سبتمبر 1978 ، والتي ضم سلسلة من اجتماعات دامت 13 يوما ، بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري أنور السادات ، ورئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في كامب ديفيد بالو. م.أ ، ونص هذا الاتفاق على تحديد أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية ، وأيضا إقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة 5 سنوات ، وجاءت هذه اتفاقية لإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. (ينظر: أحمد سعيفان : **مرجع سابق** ، ص 15).

[3] إبراهيم الفاعوري : **المرجع السابق** ، ص 53.

[4] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **المرجع السابق** ، ص 317.

3-2 أهم اللقاءات التي عقدها الملك الحسن الثاني قبل وفاته:

- اضطلع الملك الحسن الثاني بدور بارز ومهم ، وهو ترتيب لعقد عدة لقاءات بين المسؤولين كان من أهمها:
- لقاء بين الرئيس المصري "محمد أنور السادات" ووزير الخارجية الإسرائيلي "موشى ديان" الذي أسفر عنه اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل (اتفاقية كامب ديفيد)[1] .
- كما ساهم الملك في تقريب وجهات النظر بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مما خلال عقده للقاء بين " عرفات عباس" و " شيمون بيريز" بواشنطن في سبتمبر 1993 ، لتوقيع اتفاق المبادئ على الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريجا.
- وقبل وفاة الملك الذي كان يستعد للقاء رئيس وزراء إسرائيل " أيهود باراك " وذلك لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط ، وأيضا للقاء الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[2] في المغرب في 29 جويلية 1999 ، وذلك لتنقية الأجواء بين البلدين .
- وكان آخر نشاط رسمي للملك الحسن الثاني في باريس عند حضوره للاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي في منتصف جويلية 1999 ، وقد بدا الملك أثناء ذلك مرهقا ومتعبا.

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 318.

[2] عبد العزيز بوتفليقة : ولد في تلمسان وأمضى شبابه في وجدة بالمغرب ، دخل الحياة السياسية وهو على مقاعد الدراسة الثانوية في المغرب من خلال اتصاله بحزب الاستقلال ، ناضل في صفوف الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين ، عام 1962 انتخب نائبا عن تلمسان ، وفي نفس العام عين وزيرا للشباب و الرياضة في أول حكومة للجزائر المستقلة . (ينظر: عبد الوهاب الكيالي : **مرجع سابق** ، ص 838).

– لقاء الحسن الثاني بالرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" يوم الأربعاء 21 جويلية 1999 ، والذي كان آخر رئيس قد قابل الحسن الثاني قبل وفاته[1] .

– لقاء الملك الحسن الثاني أيضا بالبابا يوحنا بولس الثاني في أفريل عام 1980 في الفاتيكان ، ومحاورته حول قضية بيت المقدس ، حيث أُعْتُبِرَ الملك بذلك أول زعيم إسلامي في العالم يقوم بهذا اللقاء ويقابل هذا القديس [2].

3-3 وفاة الملك الحسن الثاني ونهاية حكمه :

كان الملك الحسن الثاني أثناء تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1995، قد أصيب بمشاكل رئوية ، ومنذ ذلك الوقت وهو يخضع للمراقبة الطبية في قصره بالصخيرات، لكن في يوم الجمعة 22 جويلية 1999 ، شعر الملك ببعض المتاعب الصحية، فاتصل هاتفيا بطبيب الأنف والحنجرة الخاص به ، وشرح له ما يشعر به من متاعب ، وبعد ذلك الاتصال بعشر دقائق وفجأة أصيب الملك باضطراب في نبضات قلبه، فنقل بعدها مباشرة إلى العيادة الملكية في الرباط الموجودة داخل حرم القصر الملكي[3]، وعند ضحى يوم الجمعة غاب الملك فجأة عن الوعي التي على إثرها دخل في غيبوبة لا يمكن السيطرة عليها ، إذ أصبحت حالته خطيرة بوصوله إلى مرحلة لا يمكن للقلب والرئتان أن

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **المرجع السابق** ، ص 318.

[2] عبد الهادي التازي : مرجع سابق ، ص 313.

[3] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **المرجع السابق** ، ص 318.

يستجيبا لأي محاولات لتنشيطهما ، وبالرغم من ذلك فعند تمام الساعة الرابعة قام الأطباء بمحاولات أخيرة لإعادة تنشيط نبضات القلب من جديد ، لكن ذلك لم يجد نفعا[1] .

وبهذا توفي الملك الحسن الثاني يوم 23 جويلية 1999 ، على إثر نوبة قلبية ودفن بالرباط ، حيث اشترك في تشييع جنازته قادة وزعماء العالم وعدد كبير من الشخصيات العالمية[2].

وفي يوم وفاة الحسن الثاني تلقى محمد بن الحسن البيعة في قاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط ، باسم الملك محمد السادس [3].

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: **المرجع السابق** ، ص 319.

[2] لزهر بديدة : **مرجع سابق** ، ص 285.

[3] إبراهيم الفاعوري : **مرجع سابق** ، ص 53.

خاتمـــــــــــــــــــة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولت فيها المغرب في عهد الحسن الثاني(1961-1999)، تم التوصل إلى تسجيل أهم النتائج ، التي نلخصها في النقاط التالية :

عرف المغرب الأقصى أوائل القرن التاسع عشر ظهور موجة من الضغوطات الاستعمارية الأوروبية المتمثلة في مواجهات عسكرية ومعاهدات اقتصادية ، التي كانت قد مارستها كل من اسبانيا وفرنسا ، وهذه الأخيرة التي أخذت تتوسع في المغرب بشكل كبير، من خلال فرضها لمعاهدة الحماية في 30 مارس 1912، التي بموجبها فقد المغرب استقلاله وسيادته الكاملة ، وهو ما لم يتقبله السلطان محمد الخامس بعد توليه للحكم عام 1927 ، إذ قام ببذل كل جهوده لتحرير بلاده واسترجاع الاستقلال .

فبعد ظهور الحركة الوطنية المغربية التي كانت متمثلة في كتلة من الأحزاب السياسية، ظهر تأييد ومساندة السلطان لها عند تأسيس حزب الاستقلال عام 1944، هذا الحزب الذي حدد مطالبه الموحية باستقلال المغرب ووحدة ترابه ، وعندما رُفِعَتْ هذه المطالب للسلطان وافق عليها وتعاطف مع الحزب، من خلال تأكيده على هوية المغرب العربية أثناء زيارته لطنجة . وإزاء هذا الموقف قامت فرنسا بنفي السلطان محمد الخامس مع سائر أسرته إلى جزيرتي كورسيكا ثم إلى مدغشقر، وهو ما قابله الشعب المغرب بثورة كبيرة تطالب فيها بعودة الملك محمد الخامس إلى المغرب ، وعندما تم ذلك سنة 1955 دخل الملك بعدها في

مفاوضات مع فرنسا من أجل الاستقلال بلاده ، التي أسفرت في الأخير عن منح الاستقلال للمغرب عام 1956 ، وبعد هذه الفترة قام الملك محمد الخامس بمحاولات لإعادة تنظيم وبناء مملكته من جديد رفقة ولي عهده الحسن الثاني ، لمحو آثار ومخلفات الاستعمار الفرنسي ، غير أنه توفي عام 1961 قبل أن يقوم بذلك ، فخلفه ابنه الحسن الثاني الذي حكم المغرب لمدة 38 سنة (1961- 1999) ، وساهم بدوره في بناء دولة المغرب الحديثة.

وُلِدَ الحسن الثاني بالرباط عام 1929 في أحضان الأسرة الملكية ، حيث عاش طفولة متفتحة على الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية ، وسمي بالحسن على اسم جده الحسن الأول تخليدا لذكراه ، وانخرط منذ صغره في العمل الوطني والسياسي رفقة والده ، من خلال مشاركته في الكثير من الأنشطة الملكية السياسية والاقتصادية والثقافية ، وهو ما مكنه من التعرف على الحياة السياسية بالمغرب والاندماج فيها ، خاصة بعد نفي فرنسا له مع والده ، وإلى جانب مساهمته في تحرير وثيقة الاستقلال .

كما لعب الحسن الثاني دور كبير بعد استقلال المغرب ، إذ تقلد العديد من المناصب والمسؤوليات ، فكان رئيسا لأركان الجيش الملكي عام 1956 ثم أصبح قائدا عاما للجيش عام 1957 ، وفي نفس العام نصب واليا للعهد ونائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع ، وفي عام 1960 أصبح رئيسا للوزراء ، ثم أسهم مع والده في بناء القوات المسلحة الملكية .

بعد وفاة الملك محمد الخامس تولى الحسن الثاني الحكم على المغرب عام 1961، وعندها قام بسن مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، التي كانت بداياتها بإصدار أول دستور للمغرب بعد الاستقلال عام 1962 ، وهو ما رفضته المعارضة آنذاك التي كانت تتمثل في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن بركة ، مما دفع بالملك إلى إجراء تعديلات دستورية شملت سنوات 1970 ،1971 ،1992 غير أن المعارضة كانت في كل مرة ترفض نتيجة الاستفتاء الذي كان لصالح الملك بإعطائه كل الصلاحيات في الشأن السياسي ، إلى أن جاء التعديل بدستور 1996 الذي حسم الأمر في ذلك.

أما الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الملك الثاني تمثلت في إتباعه لسياسة نظام اقتصاد السوق وذلك لتحقيق الربح ، وإحداثه أيضا لقانون الاستثمارات الفلاحية عام 1969، إلى جانب قيامه باستصلاح الأراضي وإنشاء السدود وتأميم الطرق ، وقضاءه على الفساد الاقتصادي بإعلانه عن ميثاق حسن التدبير.

وواجهت الحسن الثاني بعد توليه الحكم العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، وتمثلت الداخلية منها في مظاهرات عام 1965 لمجموعة من الطلاب وتلامذة المدارس، وانتفاضة الشباب العاطلين عن العمل ، إلى جانب هذا قد أعلن الملك الحسن الثاني عن حالة الطوارئ التي دامت خمس سنوات ، لتظهر بعدها له مشكلة أخرى وهي قضية اختطاف بن

بركة وقتله وتوجيه فرنسا بذلك التهمة لوزير الملك الجنرال أوفقير، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات المغربية الفرنسية ، كما تعرض الحسن الثاني لمحاولات الاغتيال من طرف حاشيته وذلك عامي 1971 و1972 لكنها كلها باءت بالفشل ، أما على المستوى الخارجي فقد واجه الحسن الثاني مشكلتين أساسيتين أدت إلى ضعف السياسة الخارجية للمغرب وهي مشكلة الحدود مع الجزائر التي أدت إلى نزاع مسلح بين الدولتين من جهة ، ومشكلة الصحراء الغربية مع اسبانيا وموريتانيا من جهة أخرى .

وقد اهتم الحسن الثاني بالقضايا العربية والإسلامية ، حيث ترأس اجتماعات قمة المؤتمر الإسلامي ، ومؤتمرات القمة العربية ، كما عمل على عقد العديد من لقاءات بين المسؤولين ورؤساء الدول في المغرب ، خاصة اللقاء بين رئيس فلسطين وإسرائيل .

توفي الملك الحسن الثاني يوم 23 جويلية 1999 إثر أزمة قلبية بالرباط ودفن فيها ، ثم تولى الحكم من بعده ولي عهده ابنه الأكبر محمد السادس .

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: خريطة المغرب السياسية

المصدر: متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.mapsofworld.com/site-map.html ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/25 ، على الساعة: 14:05.

الملحق رقم 02: صورة للحسن رفقة والده الملك محمد الخامس

عبد الهادي التازي : مرجع سابق ، ص 249.

الملحق رقم 03: صورة توضح يوم عودة الملك محمد الخامس من المنفى إلى بلاده سنة 1955

عبد الهادي التازي : المرجع السابق، ص 226.

الملحق رقم 04 : يمثل الصفحة الأولى من دستور المغرب لعام 1962

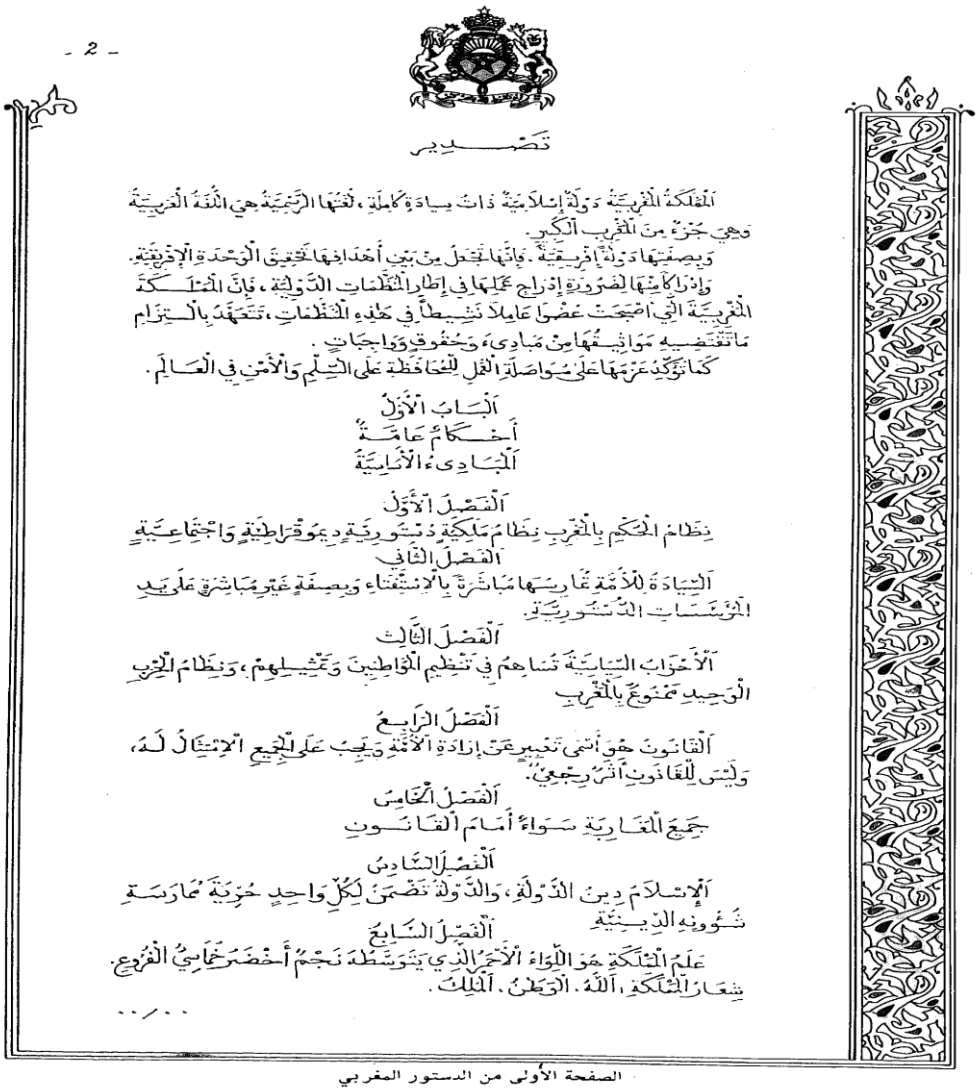

- 2 -

تصـــديـر

المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية وهي جزء من المغرب الكبير.

وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تعمل من بين أهدافها لتحقيق الوحدة الإفريقية.

وإدراكا منها للضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية التي انضمت عضوا عاملا نشيطا في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات.

كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلم والأمن في العالم.

الباب الأول
أحكام عامة
المبادئ الأساسية

الفصل الأول

نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية

الفصل الثاني

السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة على المؤسسات الدستورية.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب

الفصل الرابع

القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة ويجب على الجميع الامتثال له، وليس للقانون أثر رجعي.

الفصل الخامس

جميع المغاربة سواء أمام القانون

الفصل السادس

الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية

الفصل السابع

علم المملكة هو اللواء الأحمر الذي يتوسطه نجم أخضر خماسي الفروع.

شعار المملكة، الله، الوطن، الملك.

الصفحة الأولى من الدستور المغربي

المرجع نفسه ، ص 287.

الملحق رقم 05 : صورة لواقعة انقلاب الصخيرات على الملك الحسن الثاني عام 1971

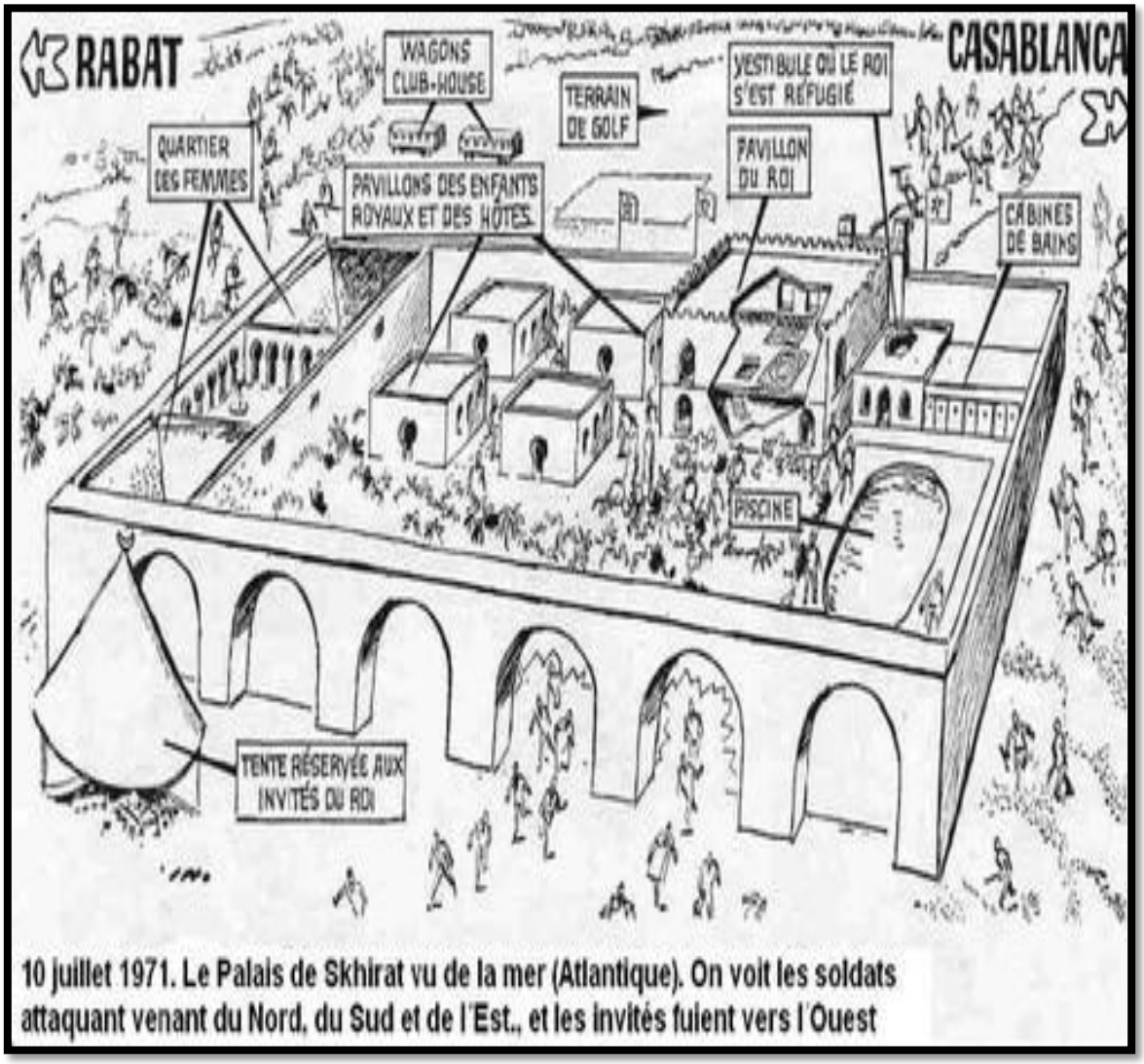

المصدر: الحسن الثاني والانقلابات العسكرية ، منتدى المغرب الملكي ، متوفر على الموقع الالكتروني:

http://karimroyal.canalblog.com/archives/2006/01/01/2726623.html .

الملحق رقم 06: صورة للملك الحسن الثاني في القمة العربية الأولى بالقاهرة عام 1964

عبد الهادي التازي : مرجع سابق ، ص 273.

الملحق رقم 07 : نص البروتوكول السري بين الملك الحسن الثاني وفرحات عباس المتعلق بمشكلة الحدود

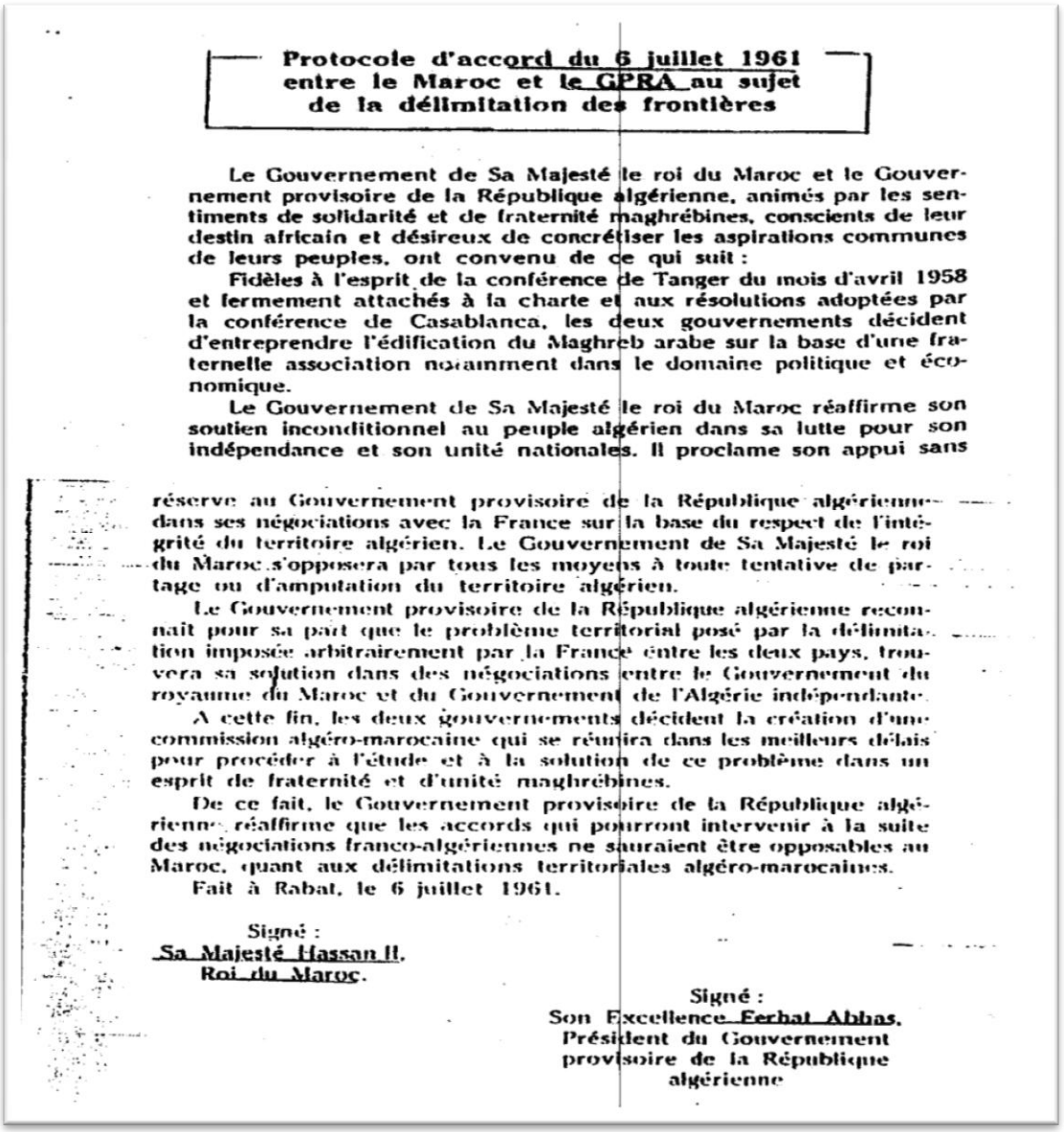

Protocole d'accord du 6 juillet 1961 entre le Maroc et le GPRA au sujet de la délimitation des frontières

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc et le Gouvernement provisoire de la République algérienne, animés par les sentiments de solidarité et de fraternité maghrébines, conscients de leur destin africain et désireux de concrétiser les aspirations communes de leurs peuples, ont convenu de ce qui suit :

Fidèles à l'esprit de la conférence de Tanger du mois d'avril 1958 et fermement attachés à la charte et aux résolutions adoptées par la conférence de Casablanca, les deux gouvernements décident d'entreprendre l'édification du Maghreb arabe sur la base d'une fraternelle association notamment dans le domaine politique et économique.

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc réaffirme son soutien inconditionnel au peuple algérien dans sa lutte pour son indépendance et son unité nationales. Il proclame son appui sans réserve au Gouvernement provisoire de la République algérienne dans ses négociations avec la France sur la base du respect de l'intégrité du territoire algérien. Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc s'opposera par tous les moyens à toute tentative de partage ou d'amputation du territoire algérien.

Le Gouvernement provisoire de la République algérienne reconnaît pour sa part que le problème territorial posé par la délimitation imposée arbitrairement par la France entre les deux pays, trouvera sa solution dans des négociations entre le Gouvernement du royaume du Maroc et du Gouvernement de l'Algérie indépendante.

A cette fin, les deux gouvernements décident la création d'une commission algéro-marocaine qui se réunira dans les meilleurs délais pour procéder à l'étude et à la solution de ce problème dans un esprit de fraternité et d'unité maghrébines.

De ce fait, le Gouvernement provisoire de la République algérienne réaffirme que les accords qui pourront intervenir à la suite des négociations franco-algériennes ne sauraient être opposables au Maroc, quant aux délimitations territoriales algéro-marocaines.

Fait à Rabat, le 6 juillet 1961.

Signé :
Sa Majesté Hassan II,
Roi du Maroc.

Signé :
Son Excellence Ferhat Abbas,
Président du Gouvernement
provisoire de la République
algérienne

مصطفى صايج : مرجع سابق ، ص 161.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا – المصادر :

1- أوفقير فطيمة : **حدائق الملك الجنرال أفقير والحسن الثاني ونحن** ، تر: خوري ميشيل ، ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، ط1،2000.

2- أوفقير مليكة : **الغريبة** ، تر: حسين عمر، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007.

3- أوفقير مليكة : **السجينة** . تر: غادة موسى الحسيني ، الدار الجديد ، بيروت ، ط1 ، 1999.

4- بيرو جيل : **صديقنا الملك** ، تر: خوري ميشيل ، ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا، ط1، 2000 .

ثانيا – المراجع :

أ- **الكتب العربية:**

1- الأدهمي محمد مظفر: **تاريخ الوطن العربي الحديث المنهج والوقائع** ، دار أيله للنشر والتوزيع ، عمان ،2010 .

2-أوتاواي مارينا ، رايلي ميريديث : **المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، الشرق الأوسط ، 2006.

3- أكنوش عبد اللطيف : **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب** ، مطابع إفريقيا الشرق ، المغرب ، (د. س).

4- بديدة لزهر: **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية** ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع،(د. ب)، (د.س).

5- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962** ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1997.

6- بوركبة السعيد: **دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية** ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ،ج2، 1996.

7- الجمل شوقي عطا الله : **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط1، 1988.

8- دسوقي ناهد إبراهيم : **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2011.

9- واتربوري جون : **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية** ، تر: عبد الغني أبو العزم ، مؤسسة الغني للنشر، المغرب ، ط3، 2013.

10- الورديغي عبد الرحيم: **المغرب من حالة الاستثناء إلى التنازل عن موريتانيا(1965- 1969)** ، (د. د) ، الرباط ، ط1، 1995.

11- زياديه عبد القادر، وآخرون : **تاريخ المغرب العربي الحديث** ، المعهد الوطني ، الجزائر، 1969.

12- الزيدي مفيد كاصد : **التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ،2011 .

13- يحي جلال : **العالم العربي الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين** ، دار المعارف ، مصر، 1966.

14- مصطفى فؤاد : **محمد الخامس وكفاح المغرب العربي** ، الدار القومية للنشر والتوزيع، القاهرة ، (د. س).

15- المرزوقي أحمد : **تزممارت الزنزانة رقم 10 سيرة روائية** ، الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2012.

16- الناصري محمد مكي : **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى** ، (د. د)،الرباط ، ط2 ، 1993.

17- نمير طه ياسين : **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، دار الفكر، الأردن ،2010.

18- السيد محمود: **تاريخ دول المغرب العربي " ليبيا ، تونس ، الجزائر، المغرب**". مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 .

19- العلوي مولاي الطيب : تاريخ **المغرب السياسي في العهد الفرنسي** ، زاوية للفن والثقافة ، الرباط ، ط1 ، 2009.

20- العقاد صلاح : **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر ـ تونس ـ المغرب الأقصى)** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1993.

21- الفاعوري إبراهيم : **تاريخ الوطن العربي** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010.

22- صدوق عمر: **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1938.

23- شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر- بلاد المغرب**" ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2، 1996.

24- الشيخ رأفت: **تاريخ العرب المعاصر** ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996.

25- التازي عبد الهادي : **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم** ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، الرباط ، مج 10، 1989.

26- غراسيي كاثرين ، لوران ايريك : **الملك المفترس ناهب المغرب** ، تر: فارس المغرب الإسلامي ، دار لو سوي ، (د . ب) ، (د. س).

ب- الكتب الأجنبية:

1-KENBIB Mohamme : **Le Maroc indépendant (1955-2005),** Maroc, essai de synthèse , 2005.

ج- المجلات والجرائد:

1- أرام عبد الجليل : **الإصلاح الدستوري في المغرب الكبير " قراءة في تجربة مجهضة"**، **مجلة الحوار المتمدن** ، المغرب ، العدد 1325 ، 2005 .

2- بن سودة أحمد : **التراث والتاريخ وأثرهما في الفكر السياسي لصاحب الجلالة الحسن الثاني** ، **مجلة دعوة الحق** ، المغرب ، العدد 279 ، 1957.

3- جنداري إدريس: **الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية** ، **مجلة الحوار المتمدن** ، المغرب ، العدد 3378 ، 2011 .

4- كريم عبد الكريم : **من تاريخ الحركة الوطنية: أحمد بلا فريج** ، **مجلة السلام**، الرباط، العدد ديسمبر 1993.

5- الفيلالي وفاء: **بحث قانوني حول دساتير المملكة المغربية وتعديلها** ، **المجلة المغربية** المغرب ، العدد 24/23، 2007.

6-القطعاني فادية عبد العزيز: **الحركة الوطنية المغربية 1912- 1937** ، **المجلة الجامعة** ، جامعة بنغازي ، العدد 16 ، مج 1 ، 2014.

7- الخالدي عبد الرحمن : **تطورات في ملف الصحراء الغربية** ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 18 ، 2004.

8- خواص مصطفى : **التحولات السياسية في المغرب الأقصى : من الدولة السعدية إلى اليوم** ، **مجلة التراث** ، الجزائر ، العدد 10، 2013 .

9- منار محمد : **الحسن الثاني والمراجعات الدستورية** ، **جريدة هسبريس**، المغرب، 2011 .

10- العلوي محمد بن أمحمد : **الذكرى 38 للمسيرة الخضراء ... المغاربة متشبثون بمغربية الصحراء** ، **جريدة العرب** ، المغرب ، العدد 9372 ، 2013.

11- الشامخ إدريس: **قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية** ، **جريدة هسبريس** ، المغرب ، 2009.

د- الرسائل والأطروحات الجامعية :

1- بوزرب رياض : **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988** ، مذكرة الماجستير في العلاقات الدولية والعولمة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 /2008.

2- كياس عبد النبي : **توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي على ضوء دستور 1996** ، أطروحة الدكتوراه في تخصص القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2011/2010.

3- محمود نعيم خلود : **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية " دول المغرب العربي "** ، مذكرة الماجستير، تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، 2005.

4- مقلاتي عبد الله : **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)** ، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008/2007.

5- نصيب عتيقة: **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة الماجستير، تخصص سياسة مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012/2011.

6- صايج مصطفى : **تطور العلاقات الجزائرية ـ المغربية (1962- 2000) دراسة أزمة الحدود والصحراء الغربية** ، مذكرة الماجستير ، فرع العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1996/1995.

7- الصديقي سعيد: **صنع السياسة الخارجية المغربية** ، أطروحة الدكتوراه في تخصص القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، وجدة ، 2002.

هـ- الموسوعات والمعاجم :

1- بن سلطان بن عبد العزيز خالد : **موسوعة مقاتل من الصحراء** ، الهيئة العليا للنشر،السعودية ، 2000.

2- البعلبكي منير: **معجم أعلام المورد** ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ط1 ، 1992.

3- زيتون وضاح : **المعجم السياسي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2010.

4- الكيالي عبد الوهاب : **موسوعة السياسة** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط4 ، ج2 ، 2001.

5- محمود محمد موسى : **موسوعة الوطن العربي** ، دار دجلة ، عمان ، 2008.

6- نبهان محمد يحيى: **معجم المصطلحات التاريخ** ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2008.

7- سعيفان أحمد : **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** ، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان ، ط1 ، 2004 .

8- عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل : **معجم مصطلحات عصر العولمة** ، (د. ب)، (د. د)، 2003 .

9- الصفدي سفيان : **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، 2005 .

10- الشويخات أحمد : **الموسوعة العربية العالمية** ، دائرة المعارف العالمية ، الرياض، 1996.

11- ضاهر تركي : **موسوعة أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر** ، دار الحسام للطباعة والنشر، لبنان ، ط2، 1992.

و- المقالات الإلكترونية:

1- الكسواني عبد الله : **متى توفى الحسن الثاني** ، الصادر بتاريخ :2014/03/29 ، متوفر على الموقع الالكتروني : **http://mawdoo3.com** . اطلع عليه بتاريخ : 2017/02/15 ، على الساعة : 17:30.

2- **جرائم الاختطاف والقتل .. وخبايا آلاف الوثائق داخل الشرطة السرية بالمغرب** ، **مجلة المجتمع** ، المغرب ، العدد 1677 ، 2005، متوفر على الموقع الالكتروني : https://kolchi.wordpress.com ، اطلع عليه بتاريخ : 2017/03/12، على الساعة : 21:25.

3- **المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني** ، منتدى المغرب الملكي ، منشور على الموقع الإلكتروني :

http://karimroyal.canalblog.com/archives/2006/01/01/272662 3.html ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/02/15 ، على الساعة : 15:42.

الفهـــــــــارس

أولا : فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	خريطة المغرب السياسية.	93
02	صورة للحسن الثاني رفقة والده محمد الخامس.	94
03	صورة توضح يوم عودة الملك محمد الخامس من المنفى 1955.	95
04	صورة تمثل الصفحة الأولى من دستور المغرب لعام 1962	96
05	صورة لواقعة انقلاب الصخيرات على الملك الحسن الثاني عام 1971.	97
06	صورة للملك الحسن الثاني في القمة العربية الأولى بالقاهرة عام 1964.	98
07	نص البروتوكول الاتفاق بين الملك الحسن الثاني وفرحات عباس المتعلق بمشكلة الحدود.	99

ثانيا: فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسملة	/
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
مقدمة	أ – و
الفصل التمهيدي: المغرب قبل اعتلاء الحسن الثاني السلطة	**7- 24**
أولا: بدايات الاحتلال الفرنسي للمغرب	8- 14
1-1 الضغوط الاستعمارية على المغرب	8-9
1-2 دوافع الاحتلال الفرنسي للمغرب	10-12
1-3 معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب 1912/03/30	13-14
ثانيا: جهود الملك محمد الخامس في تحرير المغرب	14- 21
الملك محمد الخامس	14
2-1 محمد الخامس ودوره في مساندة الحركة الوطنية المغربية	16- 18
2-2 تأسيس حزب الاستقلال 1944/01/11	19- 21
ثالثا: استقلال المغرب 1956 ووفاة الملك محمد الخامس	22- 24
3-1 استقلال المغرب 1956	22-23
3-2 وفاة الملك محمد الخامس 1961	24
الفصل الأول: تولية الحسن الثاني الحكم وإصلاحاته بالمغرب	**25- 48**
أولا: مولد ونشأة الحسن الثاني	26- 34
1-1 نسب الحسن الثاني	28
1-2 الدراسة والتكوين	29
1-3 نشاطه السياسي	30- 32

1-4 أهم مسؤولياته ووظائفه في عهد والده	33
ثانيا: توليه الحكم على المغرب 1961	34- 35
ثالثا: إصلاحاته السياسية والاقتصادية	36- 48
3-1 الإصلاحات السياسية	36
1- إصدار دستور 1962	37- 39
2- التعديلات الدستورية	40
أ- التعديلات بدستوري 1970 و1972	40- 42
ب- التعديلات بدستوري 1992 و1996	43- 46
3-2 الإصلاحات الاقتصادية	47-48
الفصل الثاني: التحديات التي واجهت الحسن الثاني ونهاية حكمه	**49- 86**
أولا: التحديات الداخلية	50- 68
1- المشاكل السياسية للمعارضة الداخلية	51
1-1 مؤامرة 1963 اليسارية	51- 53
1-2 انتفاضة الدار البيضاء 1965	53- 55
1-3 إعلان حالة الاستثناء بالمغرب 1965	55- 57
1-4 قضية اختطاف المهدي بن بركة	58- 60
1-5 العلاقات المغربية الفرنسية بعد قضية بن بركة	61- 63
2- الانقلابات العسكرية	63
2-1 انقلاب الصخيرات 1971	63- 65
2-2 انقلاب القنيطرة 1972	66- 68
ثانيا: التحديات الخارجية	69- 80
2-1 مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر	69- 71
- حرب الرمال 1963	72- 74
2-2 مشكلة الصحراء الغربية	74- 75
- المسيرة الخضراء 1975	76- 78

2-3 تأسيس الاتحاد العربي الإفريقي	78- 79
2-4 تأسيس اتحاد المغرب العربي	79- 80
ثالثا: وفاة الحسن الثاني ونهاية حكمه 1999	80-86
3-1 الأعمال التي قام بها الحسن الثاني قبل وفاته	80- 82
3-2 أهم اللقاءات التي عقدها الحسن الثاني قبل وفاته	83-84
3-3 وفاة الحسن الثاني 1999	84-86
خاتمة	87-91
قائمة الملاحق	92-99
قائمة المصادر والمراجع	100-107
الفهارس	108-112
فهرس الملاحق	109
فهرس المحتويات	110-112